United Nations Development Programme Iraq

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Empowered lives.
Resilient nations.

برنامج تمويل الإستقرار

تقرير سير التنفيذ في الربعين الثاني والثالث لعام 2015

برنامج تمويل الإستقرار

تقرير سير التنفيذ في الربعين الثاني والثالث 2015

Empowered lives.
Resilient nations.

اسم المشروع	برنامج تمويل الاستقرار (FFIS)
رقم المشروع	00089459 (مخرَج رقم: 00095684)
تقرير سير التنفيذ	الربعان الثاني والثالث من عام 2015
مدة المشروع	أيار/مايو 2015 -أيار/مايو 2017
المساهمة المالية حتى تاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2015 (دولار أمريكي)	واصل من: الولايات المتحدة 8.3 مليون، ألمانيا (1 مليون يورو)، المملكة المتحدة 781 ألف دولار، اليابان 1 مليون، سلوفاكيا 56 ألف دولار
مسؤول تنسيق البرنامج في العراق	مكتب رئيس الوزراء
نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)	النتيجة 1: تعزيز قدرة الحكومة والمجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث (الناجمة عن الإنسان أو الطبيعية)
نتائج البرنامج القطري	النتيجة 3: تحسين فرص المعيشة في المجتمعات التي تضررت من تنظيم داعش
المُخرَجات	المُخرَج 1: تقييم متطلبات الاستقرار والتعافي الفورية في المناطق المُحرّرة
الشريك المنفّذ	المُخرج 2: مشاريع تحقيق الاستقرار والتعافي في المناطق المحررة حديثًا
الشريك المسؤول	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مواقع تنفيذ المشروع	المناطق المحررة حديثًا. مواقع المشروع في قضاء تكريت ونواحي آمرلي وزمّار وسنوني

الشركاء المساهمون

UKaid
from the British people

التعهدات المؤكدة

جدول المحتويات

موجز المشروع 2
جدول المحتويات 3
الملخص التنفيذي 4
الظروف المحلية 7
التقدم المحرز لغاية 30 أيلول 2015 9
المخرج الأول 9
المخرج الثاني 13
صور المشروع 22
التحديات 27
الدروس المستفادة 28
الخطط المستقبلية 30
الكشف المالي 31
الملاحق 32
الملحق 1: قائمة مشاريع تحقيق الإستقرار في برنامج تمويل الإستقرار 32
الملحق 2: جدول متابعة الأداء 34
الملحق 3: إطار متابعة المخاطر 40

الملخص التنفيذي

يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة العراق في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في بعض المناطق المُحرّرة من احتلال الدولة الإسلامية. وشكّلت منطقة تكريت، التي أُخليت بعد قتال شرس أفضى إلى انتصار القوات العراقية على تنظيم داعش، حالة اختبار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق الاستقرار. وبعد مشاورات وبعثات تقييم ضمت مكتب رئيس الوزراء ومحافظ صلاح الدين والمديريات الفنّية المختصة، تحدّدت حزمة أولويات مبدئية، تركّزت أساسًا على إعادة هيكلة شبكة إمدادات المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم. باشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فور الانتهاء من هذه التقييمات، في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة واشترك مع منظمات غير حكومية محلية في مشاريع العمل مدفوع الأجر والإعانات النقدية الصغيرة للمؤسسات التي أعادت حديثاً افتتاح أعمالها. ومن المقدّر أن تؤثر هذه المشاريع على عشرات الآلاف من الناس في تكريت، ولا شك في أنها ساهمت بإشاعة ثقة السكان بالعودة إلى تكريت. وشكّلت الأنشطة المنفّذة في تكريت القوام الرئيسي للتقدم المُحرز في الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في العراق حتى الآن. ولكن هذا التقرير سوف يُبين أيضًا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ساهم في العمل في مجالات أخرى، وأنه أرسى آليات داخلية من شأنها تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستجابات في المستقبل.

تسمح أنشطة الاستقرار للحكومة بالإسراع في تنفيذ المشاريع المصنفة كأولوية، مما يساعد في عودة النازحين. ويُعدّ الدعم الحكومي للمناطق المُحرّرة حديثًا ضروريًا لرأب الصدع بين الحكومة ومكوناتها السياسية. ويضمن عمل البرنامج، على النحو المبين في خطة العمل السنوية، أن تتوفر لدى الحكومة، في فترة 3-6 أشهر الأولى، الموارد الأولية اللازمة لإصلاح البنية التحتية العامة الأساسية وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي وبناء قدرات الاستجابة المحلية وتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية.

استُحدِث برنامج تمويل الاستقرار في 11 حزيران/ يونيو 2015، بغرض مساعدة حكومة العراق على الاستجابة لأولويات الاستقرار التي حدّدتها، ثم بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال هذا البرنامج بتوسيع ملاكه من الموظفين ليضم حاليًا فريق مستشاري تحقيق الاستقرار في بغداد، بما فيه كبير مستشاري الاستقرار، وأحد مستشاري الاستقرار المُنتَدب على سبيل الإعارة من وزارة التنمية الدولية (DFID) في المملكة المتحدة، وأخصائي اتصالات استراتيجية، وخبير مصالحة مجتمعية، وفريق إدارة

مشروع تحقيق الاستقرار ومديره، ومحلل مشاريع، ومنسقي منطقة لمحافظتي صلاح الدين ونينوى، وفريق رصد مع اثنين من المهندسين، وموظف محلي كمندوب ارتباط لشؤون تكريت. فضلًا عن تشغيل مركز خدمة العمليات الذي يضم مُتفرغ لشؤون المشتريات، وآخر للمالية، وخبراء موارد بشرية، ويرأسه مدير عمليات رفيع المستوى. يضمن هذا المركز التسليم السريع لأنشطة برنامج تمويل الاستقرار. وقد كان التفويض الذي أعطاه المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السماح باستخدام «صلاحيات المسار السريع» و «التدابير الخاصة»، حاسمًا في نجاح المشروع وتعجيل مواعيد تسليم عمليات برنامج تمويل الاستقرار. وقد مكّنت صلاحيات المسار السريع هذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوفاء السريع بالتزاماته في المناطق المُحرّرة، على النحو المفصل في هذا التقرير.

أجرى محافظا صلاح الدين ونينوى تقييم استقرار وتعافي سريع للمناطق المُحرّرة، بهدف تقييم الأضرار وتحديد الأولويات على المديين القصير والمتوسط. وأدت التقييمات إلى تحديد أولويات على مدى ستة أشهر، وكذلك على مدى 24 شهرًا. وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذه التقييمات من خلال تقديم الخبرة الفنّية، واستقدام بعض وكالات الأمم المتحدة ذات المعرفة التخصصية الإضافية. ثم صدرت تقارير تقييم لأربع نواح محررة في محافظة نينوى (زمار، وانة، ربيعة، سنوني)، إضافةً إلى ناحية آمرلي وقضاء تكريت في محافظة صلاح الدين. وثمة مناطق أخرى لم يجرِ فيها تقييم استقرار، مثل قضاء الدور وناحية مكشيفة في محافظة صلاح الدين، ومناطق أخرى يُنتظر تحرير ها من تنظيم داعش.

نفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على هذه التقييمات، مشاريعه من خلال برنامج تمويل الاستقرار، التي دعمت تقديم الخدمات الأساسية إلى الأعداد المتزايدة من العائدين. وحسب تصريحات الحكومة، فقد عاد بحلول أيلول/سبتمبر 2015، 70% من سكان تكريت. وأشارت بيانات نظام مصفوفة تتبع النازحين لمنظمة الهجرة الدولية (IOM) إلى عودة نحو 133 ألف نسمة إلى منطقة تكريت. وعاد 44% من سكان النواحي الأربعة المُحرّرة في محافظة نينوى، وتوحي هذه الأرقام بتوقع المزيد في الأشهر المقبلة.

إضافةً إلى الدعم المقدم لمحافظتي نينوى صلاح الدين، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا محافظ الأنبار في إعداد خطة تحقيق الاستقرار. وقدم المحافظ هذه الخطة في اجتماع مجموعة العمل لتحقيق الاستقرار في إطار اجتماع التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش المنعقد في بروكسل في 15 أيلول/سبتمبر. وقد اعتمد إعداد هذه الخطة، إلى حد كبير، على الدروس المستفادة من العمل في محافظتي صلاح الدين ونينوى، حيث شدّدت على أهمية المصالحات القبلية والاتصالات الاستراتيجية مع السكان المتضررين.

بناءً على تحليلات تفصيلية للصراع المحلي ومشاورات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن فيهم النازحون والعائدون والسلطات المحلية والجهات الأمنية، حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شركاءه المحليين من المنظمات غير الحكومية لدعم الحوار والمصالحة على مستوى المجتمع المحلي. يركّز برنامج تمويل الاستقرار في صلاح الدين على المناطق التي لم يعُد إليها النازحون، حيث تحُول المظالم المجتمعية غير المبتوت فيها دون عودة سالمة وآمنة. وركز البرنامج في محافظة نينوى على تدريب وسطاء الحوار المحلي، وعلى المشاورات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، من خلال منظمتين غير حكوميتين معروفتين ومشهود لهما بالخبرة. ويجري أيضًا إعداد أنشطة محددة للتوعية الإعلامية بأهمية المصالحة المجتمعية للمرحلة التي يغطيها التقرير المقبل.

نظرًا للواقع السياسي والأمني في العراق، ثمة تحديات كبيرة لا تزال جاثمةً، مثل ضمان استتباب الأمن في المناطق المُحرّرة. وسوف تُدير اللجنة التوجيهية لبرنامج تمويل الاستقرار وتناقش بعض المخاطر الرئيسة المتعلقة بالشأن الأمني، التي حدّدتها أنشطة البرنامج ودعمتها. إن الوضع الأمني السائب يزيد

من مصاعب التخطيط التفصيلي في العامين المقبلين، ولكن برنامج تمويل الاستقرار مؤهل لاتباع مقاربة متجاوبة ومرنة. وعلى الحكومة أن تحد من ارتفاع مخاطر عمليات الإجرام والسلب والنهب في المناطق المُحرّرة حديثًا، التي تُؤثر على أنشطة البرنامج واستقراره.

توضع الأهداف من قبل حكومة العراق والمانحين، بالتعاون مع اللجنة التوجيهية لبرنامج تمويل الاستقرار، وتقرّر مناطق العمل التالية، فضلًا عن الانتقال من برنامج الاستقرار إلى برامج دعم التعافي على المدى الطويل في المناطق المُحرّرة.

حفلت الأشهر الأولى من أنشطة برنامج تمويل الاستقرار بعدد من الدروس المفيدة للمشاريع المستقبلية، لاسيما مدى تخطيط الاستقرار، قبل أن تتسبب عمليات التطهير العسكرية بتسريع المشاريع قبل تحرّر تلك المناطق. الأمر الذي يتطلب مقاربات تخطيط خلاقة وصلة وثيقة مع المكونات المدنية والعسكرية على مستوى المحافظات، لاسيما في الأنبار.

أعداد العائدين وفق جدول متابعة النازحين في المنظمة الدولية للهجرة

المحافظة	القضاء	أعداد العائدين عام 2015		
		9 نيسان	4 حزيران	10 أيلول
الأنبار	الفلوجة	3132	3123	10794
	هيت	0	2250	2250
	الرمادي	2454	25512	26514
ديالى	الخالص	31320	31542	37248
	المقدادية	9204	19254	31026
	خانقين	0	1320	2022
	كفري	0	1200	1200
كركوك	كركوك	1080	4650	3630
نينوى	الموصل	0	438	438
	تلعفر (زمار، ربيعة)	24924	24774	50880
	تلكيف (وانة)	0	9620	11820
صلاح الدين	الدور	0	750	28140
	بلد (دلوية)	0	0	11190
	بيجي	0	2742	8250
	سامراء (مكيشيفة)	0	0	015654
	تكريت	27000	33000	133188
	مجموع	**99114**	**178175**	**374244**

المصدر: www.iomiraq.net

الظروف المحلية

يمرّ العراق في الآونة الأخيرة بفترة من الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة الصراع مع تنظيم داعش، الذي احتل بحلول صيف عام 2014، قرابة ثلث أراضي العراق. وبلغ الأمر ذروته باحتلال الموصل في حزيران/يونيو من ذلك الصيف. وباشرت قوات الأمن العراقية والبيشمركة (الكردية) وقوات الحشد الشعبي، منذ ذلك الحين، عمليات تطهير لاستعادة السيطرة على المناطق التي احتلها التنظيم. وقد جرت هذه العمليات أيضًا في سياق مصالحة وطنية وإصلاح سياسي، استهدف إدماج الجماعات المهمّشة ونقل سلطات إدارية ومالية إلى المحافظات. إن خيبة أمل الشعب العراقي الشديدة بحكومته، التي تمكّن تنظيم داعش من استغلالها، نجمَت عن شبهة الفساد المستشري على جميع المستويات، لاسيما الشعور أن رئيس الوزراء السابق مارَس بالتحديد سياسات طائفية مثيرة للنزاع. وقد أعرب بعض العرب السنّة عن سخطهم الصريح على السياسة الطائفية للحكومة السابقة، وشاركوا في عدد من المظاهرات ابتداءً من عام 2012. وتمكّن تنظيم داعش، منذ ذلك الحين، من استغلال استياء العرب السنّة وارتهنهم لصالح أهداف التنظيم. أسفر هجوم تنظيم داعش ابتداءً من عام 2014 عن تشريد 3.2 مليون عراقي، تُعدّ الكثير من مجتمعاتهم الأصلية هدفًا لمشاريع الاستقرار.

ينبغي للحكومة العراقية أن تستتبع عمليات التطهير العسكرية، التي تستهدف اجتثاث مسلحي تنظيم داعش، بجهود سريعة وفعّالة وفي التوقيت المناسب، من شأنها استعادة الخدمات وسبل العيش الأساسية التي تساهم في تسهيل عودة النازحين. فضلًا عن دور الحكومة في استعادة الثقة بينها وبين الشعب بعد التحرير. إن المزيد من جهود توسيع المصالحة والحوار والإصلاح التي يقودها حاليًا رئيس الوزراء، تعتمد بعد التحرير على استجابات فعّالة من الحكومة على المستوى المحلي.

وافق رئيس الوزراء والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق في أواخر عام 2014، على إنشاء صندوق ائتمان مشترك مع الأمم المتحدة، الغرض منه دعم الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المُحرّرة حديثًا من تنظيم داعش. وقد استعرضت الحكومة في آذار/مارس 2015، هيكلية صندوق الائتمان، وقرّرت فصل موضوع الاستقرار، الذي أعدّ له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة توضيحية في برنامج تمويل الاستقرار. وصادق على المذكّرة رئيس الوزراء وقادة مجموعة عمل الاستقرار في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، الذي ترأسُه ألمانيا والإمارات العربية المتحدة بالتشارك. وأعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد موافقة مجموعة العمل في نيسان/أبريل 2015، وثيقة مشروع إنشاء برنامج تمويل الاستقرار، الذي تأسّس رسميًا في 11 حزيران/يونيو 2015.

يتمثّل هدف برنامج تمويل الاستقرار المنشود في تزويد حكومة العراق بآلية تلبّي الاحتياجات الفورية للسكان، عقب عمليات التطهير العسكرية والتحرير. وتتضمّن مُخرَجات برنامج تمويل الاستقرار حسب وثيقته، ما يلي: (1) تقييم لمتطلبات الاستقرار والتعافي

السريع تُنفّذه السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجهات المجتمع المدني الفاعلة. (2) دعم حكومة العراق في جهودها لتلبية الاحتياجات الفورية لتحقيق الاستقرار والتعافي في المناطق المحررة حديثًا، بما يسمح بعودة مستدامة للنازحين. ويهدف المشروع إلى العمل في أربعة مجالات: إعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة ودعم سبل العيش وبناء القدرات والمصالحة المجتمعية.

يهدف المشروع إلى إحداث تأثير مباشر في قدرات الحكومة العراقية على الاستجابة لاحتياجات الناس. فضلًا عن الفوائد المباشرة التي يقدمها لمئات آلاف العراقيين في المناطق المُحرّرة، الذين عانوا من تبعات الصراع المؤلمة، لاسيما من فرّ منهم من المعارك. يُعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الرئيسة المنفّذة لبرنامج تمويل الاستقرار، ولكنه قد يشارك وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مشاريع محدّدة، ويتعاقد مع منظمات غير حكومية وموردين آخرين، بما يساهم في تسهيل العديد من الأنشطة.

لأن تحقيق الاستقرار يتطلّب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سرعة التسليم، فقد تمّ تشغيل مركز خدمة عمليات يضمّ وظائف المشتريات والموارد البشرية والمالية، ويتمحور عمله حصرًا على أولويات تحقيق الاستقرار. وافق المقرّ الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تفويض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق باستخدام «التدابير الخاصة» و»تدابير المسار السريع» في تموز/يوليو 2015، مما أتاح اختصار وقت الإعلان واعتماد مسار سريع للإجراءات. وكان استحداث مركز الخدمة وتدابير المسار السريع إجراءً حاسمًا في ضمان تسليم سريع لمشاريع تكريت.

التقدم المحرز لغاية 30 أيلول 2015

المُخرَج (1): تقييم لمتطلبات الاستقرار والتعافي السريع تُنفّذه السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجهات المجتمع المدني الفاعلة.

النشاط 1-1 أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية تقييم مفصل لاحتياجات الاستقرار السريع.

أدارت الحكومات المحلية في المناطق المُحرّرة عملية تحديد للأولويات أسفرت عن نشر تقارير تقييم الاحتياجات، التي صادق عليها رئيس الوزراء. وتحدّد هذه التقارير نموذج الدعم المقدم عبر «نوافذ» العمل الأربعة لبرنامج تمويل الاستقرار المذكورة أعلاه.

ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار ثلاثة تقارير تقييم خلال المرحلة التي يغطيها التقرير: (1) محافظة نينوى (تشمل أربع نواحي؛ ربيعة، سنوني، وانة، زمار)، (2) ناحية آمرلي في محافظة صلاح الدين، (3) قضاء تكريت في محافظة صلاح الدين. أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية تقارير التقييم، وقدّم المشورة للمسؤولين الحكوميين خلال سير العملية في محافظتي نينوى وصلاح الدين.

محافظة نينوى

اتصل نائب محافظ نينوى، عبد القادر سنوني، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس 2015، وطلب الدعم لإجراء تقييم احتياجات كل من زمار وربيعة وسنوني ووانة، وهي المناطق الأربعة المُحرّرة في محافظته. وقد ساعدت صناديق وبرامج وكالات الأمم المتحدة الشريكة في إعداد هذا التقرير، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) فيما يتعلق بسبل العيش، وموئل الأمم المتحدة (UN HABITAT) في تقييم الضرر الواقع على المساكن، واليونيسيف لتقييم حالة التعليم والمياه والصرف الصحي، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) في تقييم الخدمات الصحية. كما قدمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أيضًا معلومات أساسية وخدمات لوجستية، في حين قيّم مكتب مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) الاحتياجات المتبقية ومسائل الحماية الإنسانية. إضافةً إلى ذلك، كلّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصليب الأحمر الفرنسي بإجراء

دراسات مجموعات النقاش حول النساء في زمّار لتقييم احتياجاتهن على نحو أفضل. وباستخدام نموذج التقييم الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمرشد، قام النائب الأول للمحافظ والمدراء الفنّيين في المحافظة، بدعمٍ من نظرائهم الفنّيين في الأمم المتحدة، بجمع بيانات التقرير وتحليلها.

أعقب التقييم الأولي زيارة موقع زمّار في 28 نيسان/ أبريل، لإجراء تقاطع للمعلومات.

التقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زمّار مع رئيس البلدية والمجلس البلدي وعدد من المدنيين. وأجرى خبراء المصالحة المجتمعية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابلات مع النازحين من النواحي الأربعة في محافظة نينوى، ممن كانوا في المخيمات أو في المجتمعات المضيفة في محافظة دهوك. وبشكل عام، تأكد الفريق بأن المعلومات المتوفرة تشكّل قاعدة موثوقة للتخطيط.

انطلاقًا من تحديد أولويات الاحتياجات الإجمالية التي أقرّتها المديريات الفنّية، أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل برئاسة مكتب المحافظ، ومشاركة المديريات الفنّية ورؤساء البلديات ومنظمات المجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة الفنّي. زوّدت المديريات الفنّية مكتب المحافظ ببيانات مرفقة باحتياجات محدّدة زمنيًا. وأجمع المشاركون على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية، على أساس الالتزام بالعدالة في توزيع الخدمات عبر مناطق جغرافية متنوعة إثنيًا. وحدّدت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انطلاقًا من نتائج ورشة العمل، الأولويات الفورية لفترة 3 إلى 6 أشهر (أولويات الاستقرار)، وأولويات لفترة 24 شهرًا المقبلة (أولويات التعافي). ثم دوّن نائب محافظ تعليقاته وصادق على النسخة النهائية من التقرير، الذي صدر باللغتين العربية والإنجليزية في أيار/مايو 2015.

ناحية آمرلي

في آب/أغسطس 2014، كانت آمرلي المحتلة أول ناحية في محافظة صلاح الدين تتحرّر من سيطرة تنظيم داعش. طلب نائب وزير الاتصالات العراقي؛ الدكتور البياتي، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق الاستقرار في آمرلي، وعيّن رئيس البلدية كحلقة اتصال مشروع التقييم من طرف السلطة المحلية. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المديريات الفنّية في جمع وتحليل البيانات، وكان قد تحقّق منها بزيارة ميدانية في 26 نيسان/ إبريل، برئاسته وضمّت الشركاء من الأمم المتحدة؛ مفوضيّة اللاجئين والموئل واليونيسيف.

نظّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد جمع البيانات وزيارة الموقع، ورشة عمل ضمت رئيس البلدية والمديريات الفنّية وممثلي المرأة وفريق الأمم المتحدة للدعم الفنّي، عُرضت فيها البيانات المدققة ونوقشت الاحتياجات والأولويات، وأُلحقت في متن تقرير التقييم. ثم نُشر تقييم الاحتياجات باللغتين العربية والإنجليزية، بعد موافقة رئيس البلدية.

قضاء تكريت

استهدف تقييم الاحتياجات الثالث، الذي جرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قضاء تكريت في محافظة صلاح الدين. وكانت تكريت قد تحرّرت في أوائل نيسان/ أبريل 2015، لكن عودة أعداد كبيرة من النازحين استغرقت عدة أشهر. طلب محافظ صلاح الدين؛ رائد الجبوري، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تقييم في حزيران/ يونيو 2015 . وبحلول 24 حزيران/ يونيو 2015، قام فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأول زيارة عمل إلى تكريت. نسّق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البيانات الواردة من حلقات اتصال المديريات الفنّية، وأجرى مقابلات مع العائدين والمسؤولين المحليين خلال الزيارات الميدانية في شهري حزيران/ يونيو

وتموز/ يوليو. وفي 5 آب/ أغسطس، دعم البرنامج ورشة عمل تحديد الأولويات التي أقامها المحافظ بحضور رئيس مجلس المحافظة ورئيس لجنة التأهيل ومدراء المديريات الفنّية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والمتطوعين والموئل. وفي الأشهر الستة الأولى، حُددت كأولوية المناطق الجغرافية ذات معدلات العودة الأعلى، وكذلك قطاعات الصحة والكهرباء والمياه والخدمات البلدية. وأُدرجت القطاعات الأخرى في أولويات فترة الـ 24 شهرًا التالية. ثم نُشر تقرير التقييم باللغتين العربية والإنجليزية في أيلول/ سبتمبر 2015 بعد إقراره النهائي من قبل المحافظ. كما طلب المحافظ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع التقييم ليشمل قضاء الدور وناحية مكشيفة؛ وهما منطقتان إضافيتان تضمان عددًا كبيرًا من العائدين.

وفيما يلي جدول يلخّص احتياجات الاستقرار والمساعدات التي قدمها برنامج تمويل الاستقرار حتى الآن:

المنطقة	أولويات 6 أشهر الأولى (دولار أمريكي)	تمويل برنامج تمويل الاستقرار (تقديري) (دولار أمريكي)	أولويات 24 شهرًا (دولار أمريكي)
نواحي: زمّار، ربيعة، سنوني، وانة (محافظة نينوى)	19232601	1670000	50063359
ناحية آمرلي (محافظة صلاح الدين)	2692700	250.000	11420000
قضاء تكريت (محافظة صلاح الدين)	16245000	7680000	61030000

بدأ البرنامج في نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، بالتحضير لإصدار تقرير تقييم لمنطقة الرمادي بالتعاون مع مستشار محافظ الأنبار ورئيس لجنة الإنماء والإعمار في مجلس المحافظة. تتمثّل أحد الدروس المستفادة من أنشطة برنامج الاستقرار حتى الآن، في أهمية الإعداد المبكر للتقييمات، بحيث تكون المديريات الفنّية على أتم الاستعداد لجمع البيانات في مرحلة مبكرة.

ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء جميع التقييمات المذكورة أعلاه، ولكن حكومات المحافظات والمديريات الفنّية والسلطات البلدية ومجالس المحافظات جمعت كافة البيانات وقيّمت الأضرار ورتّبتها بطريقة منهجية مناسبة لإعداد التقارير. وعلى هذا النحو، فقد شمل التقييم عملية موضوعية لبناء القدرات. فضلًا عن أن المساهمات، لا سيما في عملية التقييم في نينوى، تضمّنت مشاركة منظمات المجتمع المدني والمرأة.

لم يبق بانتظار التقييم، من بين المناطق المُحرّرة حاليًا، سوى قضاء الدور. أما بالنسبة لمحافظة ديالى، فقد أجرى البرنامج تقييمًا أكثر تعمقًا للنزاع لها.

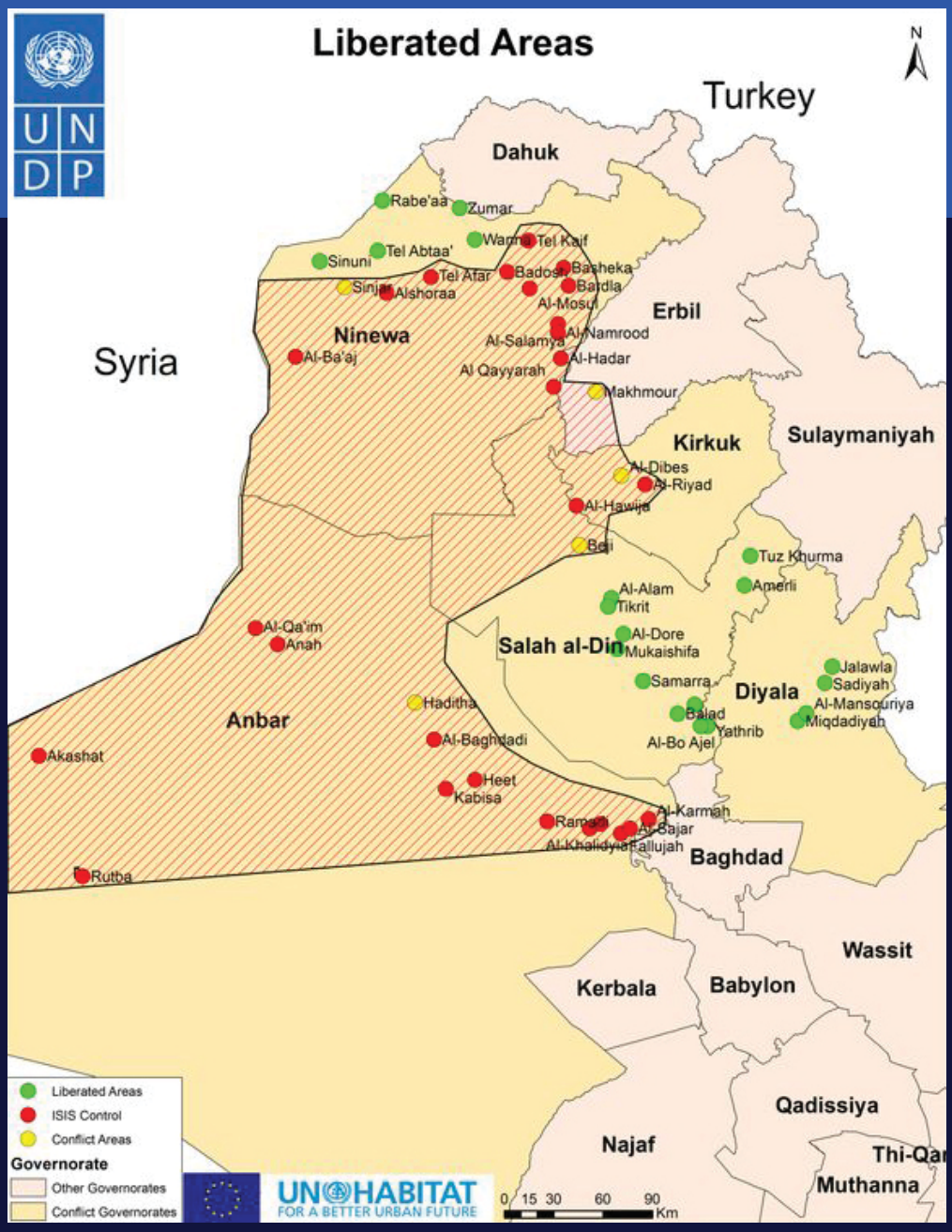

خارطة رقم ١

المناطق المحررة والمناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش

المُخرَج (2): تقييم لمتطلبات الاستقرار والتعافي السريع تُنفّذه السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجهات المجتمع المدني الفاعلة.

النشاط 1-1 الأشغال العامة وإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة (النافذة 1)

تُستخدم هذه النافذة لتمويل إصلاحات خفيفة في البنية التحتية العامة الأساسية، بما في ذلك العيادات الطبية ومخافر الشرطة ومرافق المياه وشبكات الطاقة الكهربائية والمباني الحكومية والطرق. وكذلك تمويل أعمال إزالة الأنقاض وجمع النفايات، وربما إعادة التأهيل البيئي.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركّز البرنامج أعمال إعادة التأهيل الخفيفة للبنية التحتية العامة على مشروعات البنية التحتية في منطقة تكريت (محافظة صلاح الدين). ولكن ذلك لم يمنع من تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية الخفيفة في محافظة نينوى. فضلًا عن أن بعض أعمال إعادة التأهيل الأولية نُفذّت في نينوى قبل استحداث برنامج تمويل الاستقرار (المستشفى والمدرسة الثانوية في زمار). وعمل البرنامج منذ حزيران/ يونيو 2015، مع خبير فنّي (مهندس) للإشراف على تنفيذ المشروع في جميع المواقع، وبدأ مهندس ثان العمل في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر.

بدأ البرنامج، بالإضافة إلى التقييم الأولي الذي أُجراه في تكريت بناءً على طلب خطي من مكتب رئيس الوزراء، بتنفيذ الأولويات المحدّدة من قبل سلطات صلاح الدين، التي شملت 10 من مشاريع البنية التحتية في قطاعات المياه والكهرباء والصحة والتعليم. أوقد ُضيف إليها بعد زيارة لموقع تكريت في آب/أغسطس، إعادة تأهيل أحد مخافر الشرطة. وبدأ في آب/أغسطس العمل في محافظة صلاح الدين في المجموعة الأولى من مشاريع البنية التحتية الخفيفة، بكلفة تقارب 7 مليون دولار.

ينفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تكريت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مشاريع/ تجهيزات البنية التحتية الخفيفة التالية:

- إعادة تأهيل محطة الضخ المركزية ومحطة معالجة المياه في تكريت (تاريخ التسليم المتوقع 27 تشرين الثاني/نوفمبر).
- إعادة تأهيل (المرحلة 1) محطة القادسية لضخ ومعالجة المياه الواقعة خلف مستشفى صلاح الدين الرئيسي (تاريخ التسليم المتوقع 31 كانون الأول).

تسليم أنابيب محطة ضخ المياه في تكريت

- إعادة تأهيل (المرحلة 2) محطة القادسية لضخ ومعالجة المياه الواقعة خلف جامعة صلاح الدين (تاريخ التسليم المتوقع 31 كانون الأول 2015).

محطة القادسية لضخ ومعالجة المياه الواقعة في تكريت (ا)

- تأمين حفارة محمولة لصالح مديرية المياه (تاريخ التسليم المتوقع 12 تشرين الثاني/نوفمبر). وقد تأخّر موعد تسليمها الأصلي في 12 تشرين الأول/أكتوبر بسبب إغلاق الحدود العراقية التركية، وانتقل مكان التسليم إلى ميناء أم قصر في محافظة البصرة وموعده إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر. ولأن أنشطة مشروع المياه في تكريت والقادسية تحتاج إلى حفارة، فقد اضطر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استئجار حفارة في آب/أغسطس، وباشر إصلاح شبكة أنابيب المياه.

حفارة في مدخل محطة الضخ في تكريت لإصلاح شبكة المياه فيها

- إعادة تأهيل مديرية الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة من أجل تخزين اللقاحات والأدوية في شروط مناسبة (تاريخ التسليم المتوقع 12 تشرين الأول/أكتوبر).

- إعادة تأهيل مركز ابن سينا للرعاية الصحية الأولية في تكريت (تاريخ التسليم المتوقع 31 تشرين الأول/أكتوبر). وتأجّل منح المقاول أمر المباشرة بتأهيل خمسة مراكز إضافية للرعاية الصحية الأولية في منطقة تكريت بسبب بروز مخاوف أمنية (تاريخ التسليم المتوقع 30 تشرين الثاني/نوفمبر).

- شراء ثلاث سيارات إسعاف (تاريخ التسليم المتوقع 28 تشرين الثاني/نوفمبر). تأخّر موعد التسليم المقرّر مبدئيًا في شهر آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر، بسبب إصرار مديرية الصحة على سيارات إسعاف من طراز 6/2015 متر. وثمة سيارات إسعاف إضافية مدرجة على قائمة الشراء.

- شراء 50 محولة و750 قطبًا و100كم من الكابلات (تاريخ التسليم المتوقع 5 تشرين الأول/أكتوبر). ومن المنتظر انتهاء أعمال التركيب في 16 تشرين الأول/أكتوبر. وتأجّل شراء شاحنة رافعة بانتظار موافقة وزارة الكهرباء على المواصفات النهائية. ومن المتوقع تسليم محطة فرعية متنقلة في نهاية كانون الأول/ديسمبر.

- من المتوقع انتهاء إعادة تأهيل مخفر شرطة القادسية (مدينة تكريت) في 30 تشرين الثاني.

مخفر شرطة القادسية الذي تعرّض للحرق والنهب قبل إعادة تأهيله

- اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرية التربية والتعليم أربع مدارس في مدينة تكريت لإعادة تأهيلها، واستلم قائمة بالكميّات من مدرسة البنات الابتدائية ومدرسة البنات الثانوية ومدرسة البنين الابتدائية. ولم تقدّم حتى الآن مديرية التربية والتعليم قائمة الكميات للمدرسة الرابعة، ومن المتوقع أن تكتمل إعادة تأهيل المدارس الثلاثة بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوقع انتهاء تأهيل ثانوية خديجة للبنات في ناحية آمرلي في محافظة صلاح الدين بنهاية تشرين الثاني.

- إعادة تأهيل مركز الرعاية الصحية الأولية في

مدرسة المتميّزات الثانوية للبنات في تكريت قبل إعادة تأهيلها

سنوني (تاريخ التسليم المتوقع نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2015)

- شراء مضخات مياه وتجهيزات أخرى لزوم محطة ضخ مياه زمّار (تاريخ التسليم المتوقع نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

استهدفت أنشطة البنية التحتية لبرنامج تمويل الاستقرار في محافظة نينوى 75 ألف نسمة تقريبًا. وشملت تأهيل مركزين للرعاية الصحية الأولية (في سنوني ووانة)، ومحطة ضخ المياه في زمّار. ولا تزال الأعمال جارية حتى نهاية أيلول/سبتمبر في إعادة تأهيل مركز الرعاية الصحية الأولية في سنوني ومحطة ضخ المياه في زمّار. ومن المتوقع أن ينتهي العمل في جميع المشاريع بحلول شهر تشرين الثاني. ولا تزال إجراءات مناقصة توريد التجهيزات الطبية جارية. وتقدّر الكلفة الإجمالية لإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة في محافظة نينوى بنحو 600 ألف دولار أمريكي.

النشاط 2-1 دعم سبل العيش (النافذة 2).

تُستخدم هذه النافذة لتمويل الأنشطة الهادفة إلى تحريك الاقتصاد المحلي وتوليد الدخل للأسر العائدة إلى ديارها، وتركّز قدر الإمكان على الأسر التي تُعيلها الإناث. وتنفّذ أنشطة العمل مدفوع الأجر لدفع عجلة الاقتصاديات المحلية. فضلًا عن منحها إعانات صغيرة للأعمال الصغيرة، مما يُحدِث تأثيرًا مجتمعيًا كبيرًا.

بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آب/أغسطس 2015، أول مشاريع دعم سبل العيش في إطار برنامج تمويل الاستقرار في تكريت. ووُقّعت عقود تنفيذ المشاريع مع منظمتين غير حكوميتين عملتا سابقًا في تكريت، وكانتا من أوائل المنظمات غير الحكومية العائدة إليها بعد تحريرها.

نظرًا لأن استعادة سبل العيش يُعدّ جزءًا من أولويات الاستقرار في تكريت، فقد دُعمَت مشاريع تعافي الاقتصاد المحلي في سياق عودة أهلها إلى ديارهم. وقد وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسودة مشروع مع منظمتين غير حكوميتين؛ هما مؤسسة النور العالمية ومؤسسة الإغاثة الإنسانية (HRF)، لتنفيذ مشروعي العمل مدفوع الأجر والإعانات النقدية على التوالي في تكريت. بدأت مؤسسة النور مشروع العمل مدفوع الأجر في 24 آب/أغسطس، ووظّفت 200 عامل يوميًا للقيام بأعمال التنظيف والدهان وإعادة تأهيل بسيطة للمباني العامة والشوارع والمساجد والمدارس والمنشآت العامة الأخرى. يستمر العقد حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ويستهدف المشروع توظيف 15% من عماله من النساء. ولكن نسبتهن لم تصل حاليًا إلا إلى 12%، أي أقل من هدف المؤسسة المتوخى (25 امرأة من أصل 200 عامل). وبعد التشاور مع النساء المستفيدات، تنفّذ مؤسسة النور مشروع دعم سبل العيش للإناث عن طريق تدريب 30 امرأة من تكريت على الخياطة وتطوير مشاريع الأعمال الصغيرة، ولكن المشروع لم يكن قد بدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع أن مشروع العمل مدفوع الأجر لم يستهدف الشباب، فإن تقارير المؤسسة تشير إلى أن جميع المشاركين الـ200 هم دون سن 32 عامًا، وأغلبيتهم دون الـ 25. كما وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقدًا مع مؤسسة الإغاثة الإنسانية لتنفيذ مشروع الإعانات النقدية. وبدأ العمل به في 29 أيلول/سبتمبر، ويستغرق شهرين من الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

إن مجموع العمل المنجز في مشروع العمل مدفوع الأجر في تكريت هو أكبر من أجزائه. حيث تعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مؤسستي النور

العالمية والإغاثة الإنسانية كمنظمتين غير حكوميتين ملتزمتين بإعادة تأهيل المدينة بكفاءة تسليم موثوقة. وعملت كلتاهما كمظلة تشغيل لعدة منظمات غير حكومية محلية صغيرة. إن التوسّع من أربع منظمات غير حكومية متعاقدة تحت مظلّة مؤسسة النور إلى أكثر من 18 منظمة غير حكومية محلية، هو بالأساس نتاج العدوى التي أظهرت لمنظمات المجتمع المدني أنه من الآمن العودة إلى تكريت واستئناف العمليات.

وقد سهّل مشروع العمل مدفوع الأجر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عودة منظمات المجتمع المدني، مما ساعد التركيبة السكانية الضعيفة والمعرضة للخطر في تكريت. ويُعدّ مجلس شباب تكريت أحد أنشط المنظمات المنخرطة في المشروع، إضافةً إلى منظمة أخرى تعمل لصالح النساء وبإدارتهن في تكريت، وثالثة مكرّسة لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة.

فضلًا عن أن إعادة تأهيل الأحياء وتنظيفها في تكريت، حوّل سردية الصراع والانقسام إلى حكاية تعاون واستنهاض. وقد ركّزت مؤسسة النور وائتلاف المنظمات غير الحكومية جزءًا كبيرًا من جهدها على أعمال الدهان لطمس معالم الشعارات الطائفية والتحريضية الموجودة على حيطان المساجد والمدارس والمباني العامة الأخرى، التي كتبتها قوات الحشد الشعبي وتنظيم داعش خلال سير المعارك في تكريت.

ونظرًا لأن قضاء نينوى هو مجتمع زراعي بالأساس، فقد تركز دعم سبل العيش على القطاع الزراعي.

أنشطة العمل مدفوع الأجر في أحد مساجد تكريت. والآية المكتوبة على الحائط: «إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ»

بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر، بتنفيذ مشروع سبل العيش الزراعية بمشاركة منظمة الأغذية والزراعة. ويدعم المشروع 1660 مُزارع من ربيعة وسنوني وزمّار ووانة بالبذار والأسمدة. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مصادر التمويل الأخرى، مع المجموعة الاستشارية لإزالة الألغام (MAG) في إجراء تقييم سريع للمناطق المزروعة بالألغام في المناطق المُحرّرة من نواحي نينوى، يرشد المزارعين في تجنّب العبوات الناسفة والأراضي المزروعة بالألغام.

النشاط 3-1 دعم القدرات (النافذة 3)

تستخدم هذه النافذة لتمويل الدعم الفنّي للحكومات المحلية، وتعزيز قدراتها على الاستجابة الفورية في مواجهة التحديات الناشئة خلال مرحلة تحقيق الاستقرار. والغاية من ذلك توظيف خبراء فنّيين وتوزيعهم، بحيث يدعمون مهام التخطيط والتنفيذ والرقابة.

لا يوجد في المحافظات الثلاث التي يعمل فيها حاليًا برنامج تمويل الاستقرار مستشار فنّي، إلا في محافظة صلاح الدين. والعمل جارٍ لتحديد الخبرات الفنّية المطلوبة لمحافظتي نينوى والأنبار. وقد وظّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيرًا فنّيا في مكتب محافظ صلاح الدين، وبدأ عمله في 1 آب/أغسطس في دعم تخطيط وتنفيذ ورقابة الأنشطة الجارية. وقدّم هذا الخبير، المعيّن عن طريق شركة خاصّة، خدمات أساسية في مرحلتي الشراء والتنفيذ، لاسيما تسهيل عمل لجان الإشراف والرقابة على مشاريع مديريات المياه والكهرباء والصحة. كما يرصد مشاريع العمل مدفوع الأجر. ولا بدّ من إجراء تقييم للحاجة إلى المزيد من الخبرات المخصّصة لأغراض محدّدة في محافظة صلاح الدين خلال فترة التقرير المقبلة.

يجب تعيين خبراء محليين في مديرية تخطيط نينوى خلال الربع المقبل. وقد فرز مكتب محافظ الأنبار شخصين لإدراجهما كخبراء تخطيط استقرار، الأمر الذي يُنظر فيه خلال دورة التقرير المقبلة. وتتّجه أيضًا محافظة الأنبار إلى إنشاء مكاتب مؤقتة لها في المنطقة الخضراء، مما يسمح لها بتفاعل أفضل مع فريق تحقيق الاستقرار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إضافةً إلى الخبراء المعيّنين في مواقع العمل، يتواصل غالبًا فريق تحقيق الاستقرار في بغداد مع محافظتي صلاح الدين والأنبار لدعم جهود تخطيط الاستقرار وتقديم خدمات استشارية. لقد أنشأ فريق استقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة متينة مع مكتب رئيس الوزراء ومسؤولي المحافظات والسلطات المحلية. وعمِل الفريق، لاسيما في الأنبار، بشكل وثيق مع مجلس المحافظة في مجال تقديم المشورة بشأن تخطيط الاستقرار المبكر والمكونات الخمسة لخطة تحقيق الاستقرار. وأشاد كثيرون بخطة تحقيق الاستقرار في الأنبار على إنها مثالٌ جيدٌ على التخطيط المبكر ضمن استراتيجية مدروسة.

طوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرات مسؤولي المحافظات على إجراء عمليات تحديد الأولويات وإعداد تقارير تقييم الاستقرار، التي تتضمن تقديرات تكلفة الأولويات على المديين القصير والطويل (راجع التقييمات في القسم السابق). وقد ساعدت هذه التقارير جميع الجهات المعنية على اكتساب فهم أفضل للاحتياجات ذات الأولوية وتقسيم العمل وتعهدات التمويل، لكل من الحكومة وبرنامج تمويل الاستقرار والجهات الفاعلة الأخرى.

تسعى جميع أنشطة نوافذ برنامج تمويل الاستقرار الأربعة إلى تعزيز دور الحكومة، بما يعيد ثقة المواطنين بها. وقد شملت جميع مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة إشراك المديريات الفنّية المعنية في إعداد جداول الكميات، وفي الرقابة اليومية على أنشطة المتعاقدين. واشتركت أيضًا أنشطة العمل مدفوع الأجر والإعانات النقدية مع الحكومة في اختيار المناطق والشركاء والأنشطة، وقد تمّ تشجيع المجتمع المدني على القيام بهذه الأنشطة دعمًا لجهود الحكومة في إعادة بناء المناطق التي دمرها احتلال تنظيم داعش. واشتركت كذلك السلطات المحلية، لاسيما مجلس المحافظة ولجان المصالحة على مستوى المحافظات، في أنشطة المصالحة المجتمعية التي قامت بها المنظمات غير الحكومية المحلية.

النشاط 4-1 المصالحة المجتمعية (النافذة 4)

تستخدم هذه النافذة لتمويل أنشطة إشراك ودعم وجهاء المجتمع المحلي والأقليات والنازحين وأعضاء السلطات المحلية، الهادفة لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الوساطة والحوار في المناطق المُحرّرة.

تساعد أنشطة المصالحة المجتمعية، التي تتضمّن الحوار والوساطة لمعالجة مظالم الماضي والحاضر والتوصّل إلى حلول بين مجتمعية، على عودة المتضررين من الأزمة واستقرارهم في ديارهم من جديد، وتجنب نشوب صراعات جديدة. وتتضمن المنهجية التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي أربع مراحل: (1) تدريب الوسطاء على حل النزاعات والحوار المجتمعي وأفضل ممارسات عمليات المصالحة المجتمعية. (2) تحديد الشركاء المحليين والجهة الاستشارية المعتمدة من المنظمات غير الحكومية المحلية أثناء إجراء الحوارات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، وذلك بدعم من الوسطاء المدربين. (3) إشراك المجتمعات المحلية في مشاريع مشتركة، مثل الأعمال الاجتماعية في المجتمعات المحلية، والبرامج التعليمية، ومشاريع إعادة التأهيل بين المجتمعية. (4) تدريب وسائل الإعلام والسلطات المحلية والقبلية على إقامة بيئة مواتية لإعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز الشراكة في مرحلة الاستقرار/التعافي.

تتركّز أنشطة برنامج تمويل الاستقرار في مجال المصالحة المجتمعية على محافظتي نينوى وصلاح الدين بالدرجة الأولى، نظرًا لأنهما حاليًا محور جهود توسيع نطاق الاستقرار. وقد وظّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبير مصالحة مجتمعية، أجرى تحليلًا معمّقًا للصراع في مواقع العمل الحالية والمحتملة، بعد قيامه بجولات ميدانية ومقابلات مع النازحين وأصحاب المصلحة المحليين، والتشاور مع الجهات الحكومية وغير الحكومية. وأنجز الخبير حتى الآن 11 دراسة تحليلية، زوّدت استراتيجية المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمعلومات اللازمة للمصالحة المجتمعية. كما رفدت التحليلات صناعة القرار وتنفيذ المشاريع المدرجة في النوافذ من 1 إلى 3.

أعدّ الخبير، بناءً على هذه التحليلات، مشاريع حوار ووساطة في نواحي [زمار، سنوني، وانة، ربيعة] في محافظة نينوى و[تكريت ويثرب] في محافظة صلاح الدين، من خلال المنظمات غير الحكومية المذكورة أدناه، وإشراك المجتمعات التي عانت من الصدمات والعنف المفرط. كما تَبيّن أن مخاطر عمليات القصاص وتجدّد التوترات المجتمعية عالية جدًا في هذه المناطق، ومن المرجّح أن تُعرّض الاستقرار الهش في المناطق المُحرّرة للخطر. وتبدأ، كما هو مبين أدناه، عروض تدريب الوسطاء للمشاركة في مشاريع استراتيجية وجدّية للحوار وحلّ النزاعات. وأشرك الخبير محافظتي نينوى وصلاح الدين في عملية المصالحة المجتمعية، وتضمّنت عروض جميع المشاريع إجراء تدريب لموظفي مجلسيْ المحافظتين والمجالس المحلية. علاوةً على إشراك عدد كبير من النساء في أنشطة المشروع. ويُعدّ دور المرأة في مراحل ما بعد النزاع محوريًا في مد الجسور بين ركائز إعادة الإعمار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبما أنهنّ غالبًا ضحايا النزاع الرئيسين، فإن دورهن يُعدّ محوريًا كذلك في تعزيز المساواة على أساس الجندر وفضّ النزاعات وتحسين ردّ الحكومة على العنف القائم على أساس الجندر. وترتبط مساهمتهن في تحقيق الاستقرار مباشرةً بالقطاع الأمني.

أنشأ البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير شبكةً تضم أربع منظمات مجتمع مدني محلية. ووقّع العقود التي ستنفّذ في الربع المقبل مع الشركاء التاليين:

مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك (التابع لجامعة نيويورك): تُركّز الجامعة في المرحلة الأولى على تدريب منظمات المجتمع المدني المحلية على إجراء تقييمات النزاعات المحلية، لاكتساب فهم عميق لتوترات المجتمع المحلي وأدوات الوساطة والحوار. والمنهجية المستخدمة لهذا التدريب هي «استيعاب بيئة الاضطرابات» (MSTC)؛ المنهجية التي أعدّتها واختبرتها في العراق منظمة الرؤية العالمية التابعة للأمم المتحدة. تساعد هذه المنهجية المنظمات غير الحكومية المحلية في وضع الأطر اللازمة لتحديد مسبّبات النزاع والحلول الممكنة، وذلك باستخدام تقنيات الوساطة والحوار. ويُعدّ التدريب أساس التقييمات المحلية المحدّدة التي تُجريها المنظمات غير الحكومية المحلية، كشركاء تنفيذيين في المصالحة المجتمعية، قبل برمجتها. وبالإجمال، سيتم تدريب 40 ممثلًا عن المجتمع المدني المحلي، في دورة تدوم ثلاثة أيام في تشرين الأول/أكتوبر في دهوك والسليمانية. ويأتي المتدربون المشاركون من منظمات محلية في محافظات نينوى والسليمانية وديالى وصلاح الدين.

أون بونتي بير -إدارة عمليات السلام: تُركّز هذه المنظمة على الحوار داخل المجتمعات المحلية وما بينها، بشأن العودة والتعايش والسلام مع وجهاء المجتمع المحلي وإشراك النساء والشباب وزعماء العشائر في محافظة نينوى. وتعمل مع شبكة من منظمات المجتمع المحلي، ومن المقرّر أن تتولى عمليات التوجيه والتدريب بشأن الحوار والوساطة والمصالحة المجتمعية. وتبدأ الأنشطة، بعد أن تقوم جامعة دهوك بالتدريب الأولي على منهجية استيعاب بيئة الاضطرابات، بينما تعمل أون بونتي بير كمظلة للمنظمات غير الحكومية الداعمة لشبكة منظمات المجتمع المحلي في الحوار.

منظمة سند لبناء السلام (سند): تُركّز هذه المنظمة غير الحكومية على الحوار داخل المجتمعات وفيما بينها في محافظة صلاح الدين. وتحدّدت، بالتنسيق مع لجنة المصالحة في مجلس محافظة صلاح الدين، المناطق الجغرافية والفئات المستهدفة، بما فيها المناطق التي لم يعُد إليها النازحون (يثرب) وبعض القبائل المترددة في العودة، بسبب المظالم التي لحقت بها في الماضي. وقد بدأت الأنشطة الأولية في أيلول/سبتمبر، ومن المقرّر لها أن تستمر خلال الربع المقبل.

المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع (IQCM): تُركّز هذه المنظمة على مجتمعات النازحين في السليمانية وخانقين، التي تتردّد بالعودة إلى المناطق المُحرّرة. وفي أعقاب الحوار والوساطة المجتمعية، تحدّدت المشاريع المجتمعية المشتركة، الهادفة إلى تحسين العلاقات بين المجتمعات. ومن المقرّر أن تبدأ الأنشطة خلال الربع الأخير من عام 2015.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا مع منظمات غير حكومية متعددة في مجال مساعدة وسائل الإعلام المحلية للتدرّب على تغطية تراعي ظروف النزاع، المقرّر الإعلان عنه وتوقيعه مع إحدى المنظمات غير الحكومية في تشرين الأول.

خارطة رقم 2

مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المناطق المحررة

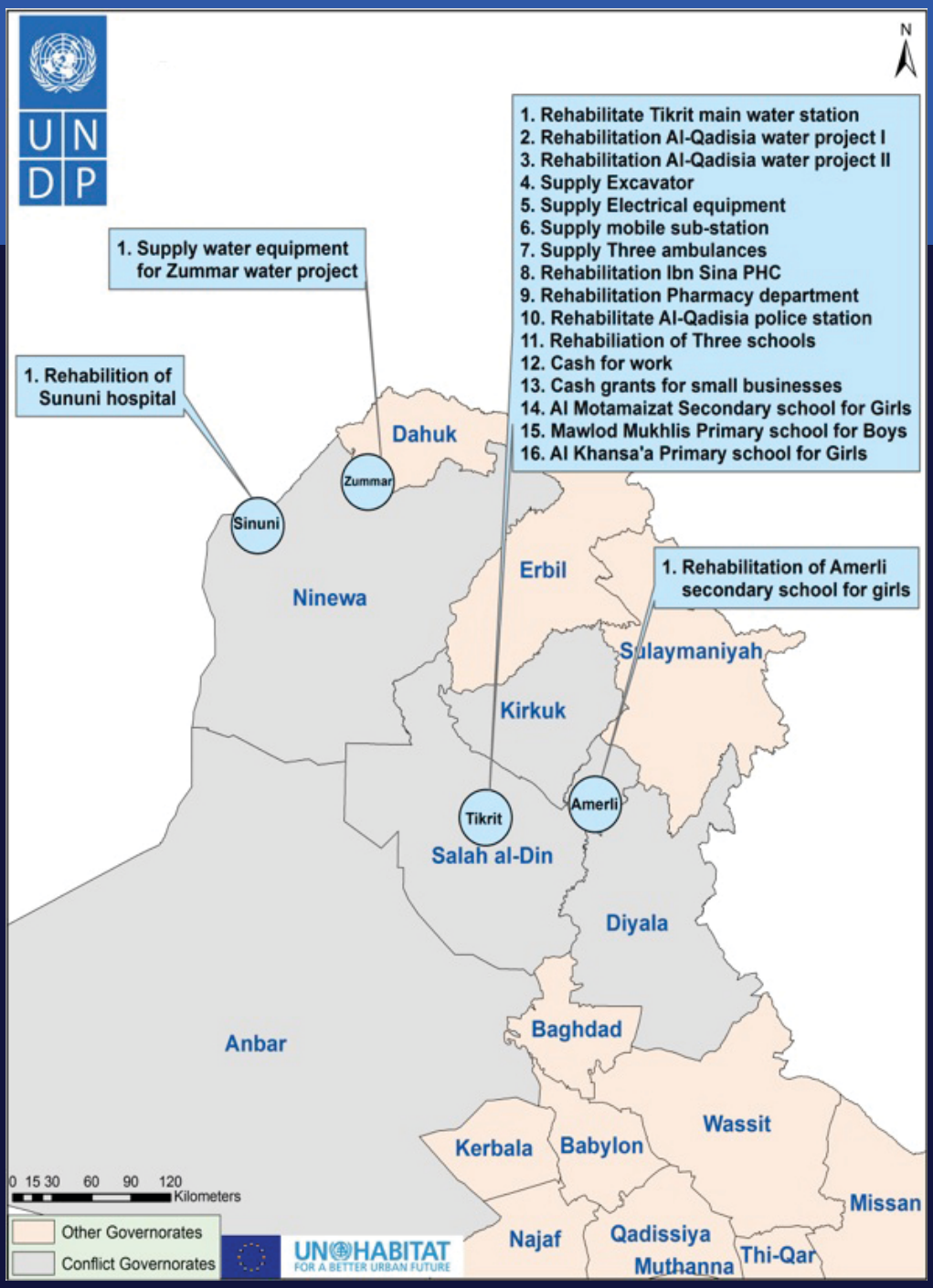

ملاحظة: تم تنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زمّار والسنوني قبل إنشاء برنامج تمويل الإستقرار وكجزء من أنشطة برنامج التعافي

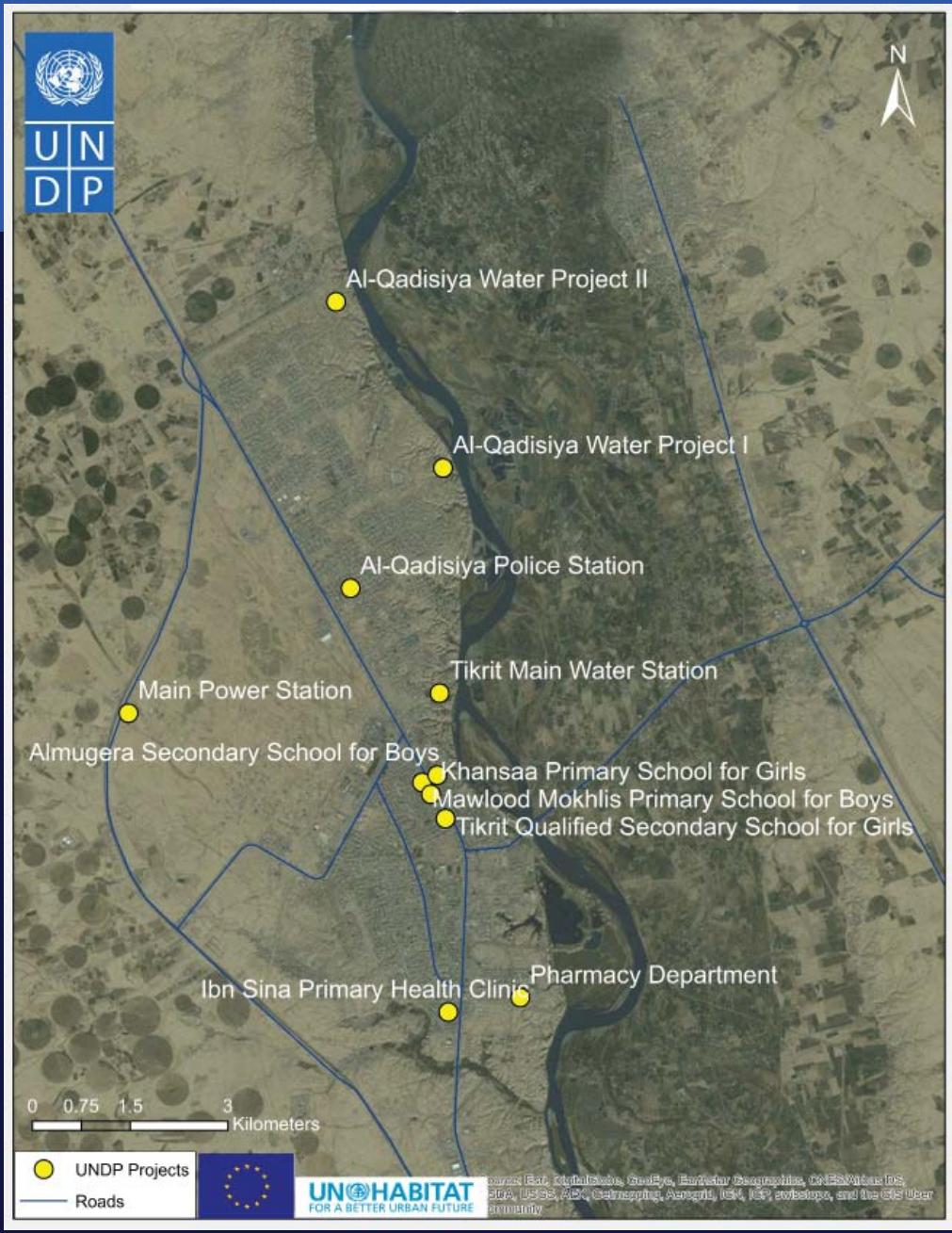

خارطة رقم 3

مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل الإستقرار في مدينة تكريت

صور المشروع

أعلى: تأهيل حوض الترسيب في محطة تحلية المياه في مدينة تكريت

يمين: حفريات لتعميق مدخل المياة لمحطة تحلية المياة في مدينة تكريت

يسار: العمل بمقابل الأجرة لتنظيف مدينة تكريت

أسفل: تم تجهيز أنابيب المياه وهي مهيأة للتركيب

البنية الارتكازية للشبكة

50 محولة كهرباء جاهزة للتركيب

100 كيلومتر من أسلاك الألمنيوم للضغط العالي

750 عمود كهرباء في الموقع

تجديد القسم الصيدلي

العمل مقابل الأجرة في محلة العصري في مدينة تكريت

عودة الأهالي الى مدينة تكريت وتزايد حركةالمرور

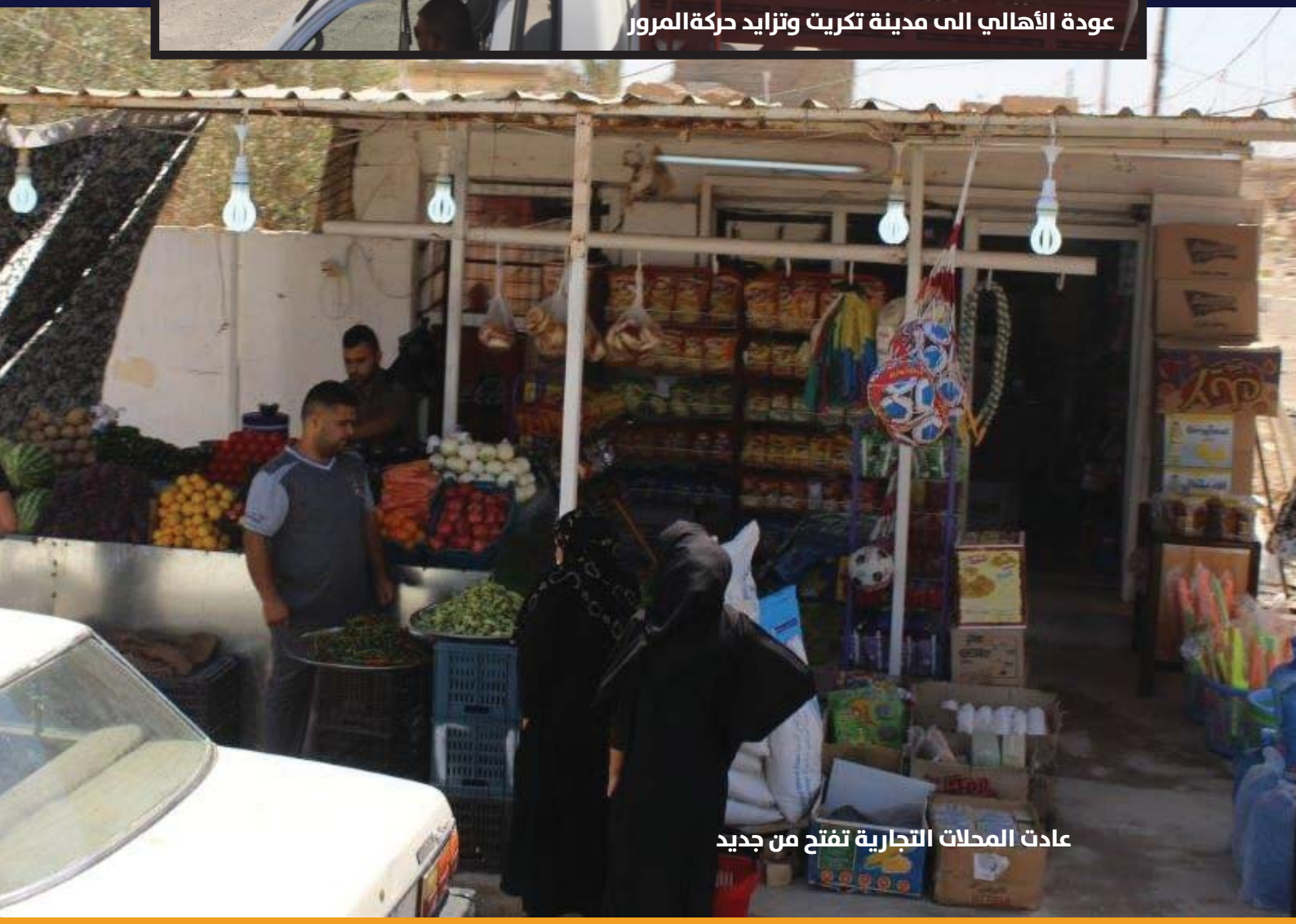

عادت المحلات التجارية تفتح من جديد

التحديات

تُعدّ مشاريع الاستقرار تحديًا بحد ذاتها، لأن تحقيق الاستقرار في العراق يحدث إثر عملية تحرير تأتي بعد فترات طويلة من العنف والاحتلال. ويتسم السياق السياسي بالتعقيد، ولا بدّ لأنشطة تحقيق الاستقرار أن تجري في ظلّ رصد حثيث. وكانت التحديات الأولية التي واجهت بدء أنشطة تحقيق الاستقرار في بيئة العراق كالتالي:

1. الأمن: رغم أن حكومة العراق قد حرّرت بنجاح ما لا يقل عن 18 من المدن/البلدات من سيطرة تنظيم داعش، فإنه لا يزال يحتفظ بوجود كبير في مناطق رئيسية من المحافظات التي يجري فيها تطبيق برنامج تمويل الاستقرار. إن المناطق المُحرّرة في نينوى وصلاح الدين تقع تحت سيطرة قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي، ولكن المناطق الآمنة لا تزال مهددة من المعاقل المجاورة، حيث يحتفظ تنظيم داعش بقوة عسكرية وسياسية. خلاصة القول، لم تشكّل التحديات الأمنية عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ المشاريع المشمولة بهذا التقرير، باستثناء تأخُّر تسليم إحدى الحفارات نتيجة إغلاق الحدود التركية العراقية. حيث عثر مقاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حلول مؤقتة، مثل استئجار حفارات وتغيير طريق الاستيراد إلى ميناء أم قصر في البصرة. ولكن حوادث الإجرام لا تزال تشكّل مصدر قلق كبير حيال تنفيذ المشروع خلال الفترة المقبلة. ولم يتمّ حتى الآن سرقة أية معدات مُموّلة من برنامج تمويل الاستقرار، لكن المخاطر لا تزال ماثلةً. ويرصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخاطر الحوادث الإجرامية بواسطة فريق من المهندسين وشركائهم في المجالس المحلية ولجانها المشرفة على المشاريع. وقد تعهّد المحافظون حماية التجهيزات أثناء التسليم والتركيب وبعد الانتهاء من الأعمال المدنية، ويُساعد الخبير المعيّن في تكريت ومهندسو برنامج تمويل الاستقرار المديريات الفنّية في إعداد خطة تنفيذ على مراحل، وفي اختيار أماكن تخزين مناسبة لحماية التجهيزات.

2. السياق السياسي المتبدّل: البيئة السياسية في العراق بيئة ديناميكية للغاية. كما بيّنت تحليلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخطوط العريضة للنزاع، فقد أتاح الفراغ السياسي والأمني بعد التحرير لطوائف وقبائل ومجموعات إثنية وفصائل معينة، الفرصة لتأكيد السلطة والسيادة على المجموعات المعارضة. إذ هدّدت هيمنة قوات الحشد الشعبي على تكريت، في غياب مؤسسات محاسبة واضحة، بتفاقم التوترات الطائفية. فقد استشرى العنف، بحسب مجموعات حقوق الإنسان، في أعقاب التحرير مباشرةً، عندما سيطرت قوات الحشد الشعبي على المدينة. ومنذ ذلك الحين، سمح تحسّن الوضع الأمني والسياسي بعودة معظم النازحين من أهالي تكريت إلى المدينة، ولكن عودة من تبقى منهم تتطلّب بذل المزيد من الجهود.

3. زخم تحقيق الاستقرار في المناطق المُحرّرة حديثًا، والانتقال إلى التنمية على المدى الطويل: إن رد الفعل السريع على أولويات تكريت عزّز من الديناميات الإيجابية على أرض الواقع. وأدّت الاستعادة المبكرة لتقديم الخدمات وإعادة فتح المحلات التجارية وخلق فرص عمل مؤقتة، إلى تحريك عجلة الاقتصاد المحلي. وساهمت المشاركة الفعّالة للمجتمع الدولي والتزام قيادة الحكومة العراقية في التطورات الإيجابية التي حدثت في تكريت. ولأن التدخل قصير المدى يهدف إلى تحقيق الاستقرار، فإن تعريفه الفضفاض، على أنه مرحلة أولية من 3-6 أشهر بعد التحرير وعودة النازحين وتسليم السلطة إلى الحكومة وبرامج التنمية الأخرى، قد يشكّل تحديًا في ظل الأوضاع المالية الحالية في العراق وتكلفة المجهود الحربي المرتفعة.

4. مساهمات الجهات المانحة: تشكّل فترة التأخير، بين تقديم التعهدات لبرنامج تمويل الاستقرار والتوقيع الفعلي على الاتفاقات أو ودائع المساهمات، تحديًا آخرًا. إذ يتوجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخصيص تمويل مسبق لتغطية تكاليف الأنشطة الأولية وموظفي برنامج تمويل الاستقرار ومركز خدمة العمليات التابع له.

5. دور اللجنة التوجيهية: لم يُعقد أي اجتماع للجنة التوجيهية المكلفة بالإشراف على برنامج تمويل الاستقرار أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وتأخير انعقاده ناجمٌ عن سرعة وتيرة العمليات في تكريت، وتغيّر الأعضاء بسبب الإصلاحات الحكومية الجارية. ومن المتوقع عقد اجتماع اللجنة التوجيهية في تشرين الأول/أكتوبر. لقد أُعدّ الإطار المرجعي، وسوف يركّز هذا الاجتماع على توجيهات السياسات العامة لمشاركة برنامج تمويل الاستقرار، وكيفية إدارة المخاطر المرتبطة بتحقيق الاستقرار.

الدروس المستفادة

1. يُعدّ وضع خطة تحقيق الاستقرار قبل عمليات التطهير، بما في ذلك الأمن والمصالحة العامة، مفتاح التقدم السريع. ولم يتوفّر الدعم الكافي من المجتمع الدولي لمحافظتي نينوى وصلاح الدين لوضع خطط التعافي ما بعد التحرير قبل بدء عمليات التطهير. حيث ترتبط أنشطة تحقيق الاستقرار بعمليات التطهير العسكرية، لاسيما في الأنبار وأجزاء من صلاح الدين ونينوى وديالى. وفي حين يعمل برنامج تمويل الاستقرار مع مجلس محافظة الأنبار لوضع استراتيجية تحقيق الاستقرار أولية، فإنه ليس من الواضح توقيت حدوث هذه العمليات في الرمادي عند تحرير المناطق وضمان آمنها إلى الحد الذي يكفل مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد توفرت للمسؤولين في الأنبار فرصة التقدم بخطة تحقيق استقرار سريع حالما تبدأ العمليات العسكرية. ولكن الظروف المتغيرة باستمرار تفرض على البرنامج أن يكون مطواعًا ومتجذرًا في البيئة المحلية، ومرتبطًا بالجهود الأوسع لتحقيق آثار ونتائج مستدامة.

2. يبدأ الناس بالعودة بأعداد كبيرة حينما تتعزز الثقة بالقوى الأمنية. فمن الضروري متابعة الإستقرار مع آثار تشكيل الحشد الشعبي على زعزعة الإستقرار مع مراقبة تأثير الضغط الدولي على تغيير الممارسات. وفي حالة تكريت كانت قوات الحشد الشعبي الشيعية تسيطر على المدينة ولم يشعر النازحون بالأمان بدرجة كافية

للعودة. ومع زيادة أعداد المكون السني الى قوات الحشد الشعبي بدأ النازحون بالعودة.

3. تعمل أنشطة الإستقرار بشكلها الأمثل مع وجود علاقة متينة بين عدد من أصحاب العلاقة يكون من ضمنهم المحافظ والمجلس البلدي والمجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية. وفي حين أن الحكومة تقود وفي الوقت الذي يقود فيه المحافظ وتقوم به خلية السيطرة لجمع الجهات الأمنية مع مدراء الدوائر الخدمية لتنسيق الأنشطة العسكرية والمدنية فإن العلاقة مع شتى أصحاب العلاقة تضمن المشاركة في عملية ترسيخ الإستقرار. وقد كان السيد محافظ صلاح الدين مسانداً لبناء فضاء للعائدين منذ شهر آب للتفاوض حول تشكيل القوى الأمنية لتطمين العائدين وزيادة شعورهم بالأمان.

4. وقد كان تعزيز مصادر العيش من خلال نشاط العمل مقابل المال والذي تم تنفيذه من قبل المنظمات الغير حكومية من أكثر أنشطة برنامج تمويل الإستقرار قيمة في تكريت. وبذلك فإن ضخ السيولة النقدية الى الإقتصاد المحلي مع تغيير وجه المدينة المتضررة من النزاع إستحدث الدعم المطلوب مع إظهار التحسينات في المدينة. كما أن بناء قدرات المنظمات الحكومية المحلية يتطلب إستثماراً وجهداً واضحين.

5. تمثل المؤسسات العامة الكبيرة نقاط جذب لعودة العوائل. وقد تم وضع تأهيل المؤسسات الصحية والكهرباء والماء والمدارس ضمن الأولويات في كل من محافظتي صلاح الدين ونينوى ولربما كانت معدلات العودة من غير هذه أقل بكثير لولا أن تم تأهيلها. فالـتأهيل مع التطورات الملحوظة ساهمت في تغيير أجواء المحلات السكينة الخاوية والمتضررة جراء النزاع.

6. أحدث الفساد وأنشطة الجريمة المنظمة (لاسيما من قبل الميليشيات) والافتقار إلى الحوكمة، ضررًا جسيمًا في التنفيذ الفعّال للبرامج. ولا بدّ من توجيه المزيد من الاهتمام لجهة الحدّ من الفساد بمساعدة البرامج المُعدّة عالميًا والمنظمات غير الحكومية المحلية، وتحديد الشركاء الذين يتوقع منهم الالتزام بالشفافية الضرورية لأنشطة الوساطة، نظرًا للأجندات السياسية والاقتصادية المتنافسة في المناطق المُحرّرة.

7. يُشكّل توسيع الخدمات لتشمل جميع الأحياء حافزًا للعودة. ويجب استيعاب الهويات الإثنية والطائفية والقبلية و/ أو الفئوية وهياكل حوافزها بشكل جيد عند تنفيذ أنشطة الاستقرار. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرشح للعب دور رئيسي في رصد أنشطة برنامج تمويل الاستقرار، وضمان التزام المحافظات بتحديد أولويات الاحتياجات القائمة على عدالة توزيع الخدمات في مناطق جغرافية متنوعة إثنيًا. لقد أبرزت عمليات التقييم في نينوى وأمرلي التوترات الكامنة بين الهويات المختلفة، وعمل التقييم الذي ترأسه المحافظ ودعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كآلية لمّ شمل هامة ضمن مجموعات متباينة. وينبغي على اللجنة التوجيهية أن تدرس بإمعان آثار أنشطة برنامج تمويل الاستقرار المنعكسة على سياسات الهوية.

8. تفتقر البيئة الحالية إلى سيادة القانون والعدالة؛ الأمر الضروري لسياق تحقيق الاستقرار. إن سيادة القانون وسريان برامج العدالة على جميع الفئات، بما فيها النساء، غالبًا ما تشكّل تحديًا في السياق الأمني والسياسي، وتتطلّب المزيد من الاهتمام والتركيز. وينطبق ذلك بشكل خاص على إعداد وتنفيذ آليات العدالة التصالحية والوساطة المجتمعية، التي تسعى إلى تصحيح ممارسات ومقاربات العدالة الحالية، القائمة على مقاربات تحريفية للأحداث التاريخية، من شأنها تبرير الموجة الجديدة من التحولات

الديمغرافية والتشريد والانتقام، سواءٌ من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية.

9. لا يزال الوصول إلى عموم النساء، باستثناء النخب الحضَرية، يشكّل عقبة، لاسيما في المناطق النائية. ويشعر الشباب أيضًا، لاسيما من هم دون سن 25 عامًا، بالحرمان بسبب نقص التوعية وفرص العمل والحقوق، لاسيما في ظل الترتيبات الأمنية الحالية. أضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعات تركيز نسائية إلى عمليات التقييم، وأكّد على استهداف النساء في سبل العيش وجهود المصالحة. قد تتوجّه أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزخم أكبر نحو المرأة والشباب في مشاريع الاستقرار المستقبلية، ولكن تأثير ذلك منوطٌ بالتحولات السياسية والثقافية الأوسع.

الخطط المستقبلية

يعتمد توسيع برنامج تمويل الاستقرار خارج حدود المشاريع الحالية على موافقة اللجنة التوجيهية. وعقب مناقشات جرت مع مكتب رئيس الوزراء وبعض شركاء برنامج تمويل الاستقرار، طُرِح التوسع إلى مناطق أخرى في محافظة صلاح الدين لتغطية قضاء الدور وناحية مكشيفة في شمال سامراء. حيث تتزايد العودة باطراد إلى هاتين المنطقتين، اللتان يغلب عليهما المكون السنيّ، وتضرّرت فيهما البنية التحتية إلى حد كبير. وسيتم النظر في مناطق أخرى. وقد يتضمن هذا زيادة دعم المناطق المُحرّرة، التي تقطنها أعداد كبيرة من الأقليات في محافظة نينوى. لم يدعم برنامج تمويل الاستقرار حتى الآن، إلّا بعض المشاريع المحدودة لتلبية احتياجات سبل العيش الفورية والرعاية الصحية في نواحي مثل سنوني (ذات الأغلبية اليزيدية) وربيعة (ذات الأغلبية السنيّة). وسيبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديالى بتحليل وتقييم النزاع والأوضاع الميدانية بصورة أكثر عمقًا، بما يُفيد قرارات تحقيق الاستقرار المستقبلية في تلك المناطق.

من المقرّر أن يعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأنبار اجتماع تقييم مبدئي مع المحافظ وسلطات بلدية الرمادي ومجلس المحافظة ومدراء المديريات الفنّية، لاستعراض عملية التقييم وإعداد البيانات الأساسية قدر الإمكان. قد لا تتوفر بيانات دقيقة لإجراء تقييم مناسب قبل عمليات التطهير، بسبب الوضع الأمني في الرمادي. وقد يخطّط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا، بموافقة اللجنة التوجيهية، على تخزين تجهيزات محدّدة مسبقًا للأنبار، بعد استكمال التقييم الأساسي.

من المقرّر أيضًا أن يدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرمجة على أساس الجندر في أنشطة تحقيق الاستقرار، وأن يتوسع خارج الحدود الحالية للأنشطة المتعلقة بسبل العيش والمصالحة.

نظرًا لوجود مستشار اتصالات استراتيجية، يطوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاربة اتصالات استراتيجية لتحقيق استقرار، تعمل على مزامنة اتصالات التحالف وجهود تحقيق الاستقرار.

كما اتضح في قسم الدروس المستفادة، فإن الأنشطة المستقبلية منوطة بقرارات اللجنة التوجيهية، وبتوقيت عمليات التطهير من قبل قوات الأمن العراقية. ومن المتوقّع، في وقت كتابة هذا التقرير، أن تنعقد اللجنة التوجيهية في منتصف تشرين الأول ، ومن المرجّح أن تُحدّد الالتزامات الكبرى المقبلة لبرنامج تمويل الاستقرار.

الكشف المالي

جدول رقم 1: المساهمات المالية والمصروفات (لغاية 30 أيلول 2015)

Donor	Commitment (Currency of the Agreement)	Received (Currency of the Agreement)	To be received (currency of agree-ment)	Received		Balance
USAID	USD 8,300,000	USD 8,300,000		USD 8,300,000	USD 2,484,999	USD 5,815,001
Germany	EUR 1,000,000	EUR 1,000,000		USD 1,124,859	USD 319,706	USD 805,153
DFID	GBP2,000,000	GBP 500,000	GBP 1,500,000	USD 781,250	USD 594,028	USD 187,222
Slovakia	EUR 50,000	EUR 50,000		USD 56,243	USD 0	USD 56,243
Japan	USD 1,000,000	USD 1,000,000		USD 1,000,000	USD 374,840	USD 625,160
Korea	USD 1,000,000		USD 1,000,000			
Total				**USD 11,262,352**	**USD 4,075,459**	**USD 7,186,893**

لجدول رقم 2: تعهدات إضافية لبرنامج تمويل الاستقرار (لم تُوقّع بعد)

Donor	Commitment (Currency of the Agreement)	Estimated counter value in USD
Germany	EUR 5,000,000	USD 5,600,000
Sweden	USD 4,000,000	USD 4,000,000
Austria	EUR 1,000,000	USD 1,120,000
Italy	EUR 7,200,000	USD 8,064,000
Norway	NOK16,000,000	USD 1,950,000
Total		**USD 20,734,000**

الملاحق

الملحق ا: قائمة مشاريع تحقيق الاستقرار في برنامج تمويل الاستقرار (حتى 30 أيلول 2015)

محافظة صلاح الدين

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الإنجاز أو التسليم المتوقع	نطاق التأثير
1	إعادة تأهيل محطة الضخ المركزية ومحطة معالجة المياه في تكريت، وتوريد حفارة محمولة ثقيلة	1.2 مليون	27 تشرين الثاني/نوفمبر 2015	يستفيد حسب التقديرات قرابة 65,000 شخص في تكريت من إعادة تأهيل ثلاث محطات ضخ ومعالجة، فضلًا عن زيادة إمدادات المياه ونظافتها.
2	المرحلة 1 من إعادة تأهيل محطة ضخ القادسية الواقعة خلف مستشفى صلاح الدين الرئيسي في تكريت، مع وحدتين باستطاعة 200 م3/ ساعة لكل وحدة	900,000	31 كانون الأول/ديسمبر 2015	
3	المرحلة 2 من إعادة تأهيل محطة ضخ القادسية الواقعة خلف جامعة صلاح الدين في تكريت، مع ثلاث وحدات باستطاعة 200 م3/ ساعة لكل وحدة	1.3 مليون	31 كانون الأول/ديسمبر 2015	
المجموع الفرعي لمشاريع المياه		**3.4 مليون**		
4	ترميم مديرية الشؤون الصيدلانية في صلاح الدين	250,000	12 تشرين الأول/أكتوبر 2015	تستفيد جميع مراكز الرعاية الصحية في محافظة صلاح الدين من شروط التخزين النظامية للقاحات والأدوية في المديرية
5	ترميم مركز الرعاية الصحية الأولية في مدينة تكريت (ابن سينا)	175,000	31 تشرين الأول/أكتوبر 2015	يستفيد حسب التقديرات قرابة 30,000 شخص في منطقة تكريت من إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية وخدمات الإسعاف
6	ترميم 5 مراكز رعاية صحية في منطقة تكريت	125,000	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015	
7	توريد 5 سيارات إسعاف	300,000	28 تشرين الثاني/نوفمبر 2015	
المجموع الفرعي لمشاريع الصحة		**0.85 مليون**		
8	ترميم شبكة الكهرباء، وتوريد 50 محولة و750 قطبًا و100كم من الكابلات، لزوم شبكة كهرباء تكريت (المرحلة 1)	0.8 مليون	16 تشرين الأول/أكتوبر 2015	يستفيد حسب التقديرات قرابة 20,000 شخص في تكريت من تحسين إمدادات الكهرباء وتوسيع نطاق التغطية
9	توريد محطة توليد كهرباء نقالة (11/33 KVA) وشاحنة رافعة لزوم صيانة الشبكة الكهربائية (المرحلة 2)	1.4 مليون	31 آذار/مارس 2016	
المجموع الفرعي للمشاريع الكهربائية		**2.2 مليون**		

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الإنجاز أو التسليم المتوقع	نطاق التأثير
10	إعادة تأهيل مدرستين ثانويتين ومدرستين ابتدائيتين في منطقة تكريت	150,000	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015	يستفيد حسب التقديرات قرابة 1250 تلميذ من تأهيل هذه المدارس
11	تأهيل ثانوية البنات في أمرلي	250,000	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015	
المجموع الفرعي لمشاريع التعليم		**400,000**		
12	خلق فرص عمل طارئة في أعمال إزالة الأنقاض وجمع النفايات الصلبة وترميم المنازل الصغيرة في تكريت (من خلال منظمتين غير حكوميتين)	630,000	15 كانون الأول/ديسمبر 2015	يستفيد حسب التقديرات قرابة 500 عامل من العمل مدفوع الأجر لمدة 3 أشهر، مما ينعكس بشكل غير مباشر على 3000 شخص
13	منح إعانات صغيرة للمشاريع الصغيرة جدًا	100,000	15 كانون الأول/ديسمبر 2015	يستفيد نحو 100 من أصحاب المتاجر من هذه المنح الصغيرة في إعادة استئناف أعمالهم
المجموع الفرعي لمشاريع التوظيف الطارئ		**730,000**		
14	أنشطة المصالحة المجتمعية التي تستهدف يثرب وجماعات النازحين الذين لم يعودوا بعد	150,000	31 كانون الثاني/يناير 2016	أُبرم العقد مع إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية (سند)
المجموع الفرعي لمشاريع المصالحة المجتمعية		**150,000**		
15	إعادة تأهيل مخفر شرطة القادسية في تكريت	60,000	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015	يستفيد قرابة 20,000 شخص في حي القادسية من زيادة حضور الشرطة
الكلفة التقديرية الإجمالية للمشاريع		**7,680,000**		

محافظة نينوى

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الشراء	نطاق التأثير
1	إعادة تأهيل مركزي الرعاية الصحية في سنوني و وانة، بما في ذلك التجهيزات الطبية الأساسية لمراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظة نينوى	1,000,000	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015	يستفيد حسب التقديرات قرابة 75,000 شخص
المجموع الفرعي لمشاريع الصحة		**1,000,000**		
2	توريد مضخة مياه إضافية ومعدات أخرى لمحطة مياه زمار من أجل تحسين إمدادات المياه	300,000	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015	وصلت المواصفات. ولم يُعلَن عنها حتى الآن
المجموع الفرعي لمشاريع المياه		**0.3 مليون**		
3	حوارات داخل المجتمعات وفيما بينها بهدف تحسين التعايش السلمي وتخفيض حدة التوتر	370,000	30 آذار/مارس 2016	تدريب 40 وسيط حوار على قضايا تسوية في 20 مشروع مصالحة مجتمعية
المجموع الفرعي لمشاريع المصالحة المجتمعية		**370,000**		
الكلفة الإجمالية التقديرية للمشاريع		**1.670,000**		

الملحق 2: جدول متابعة الأداء

التقرير الفصلي للإطار المنطقي العام لبرنامج تمويل الاستقرار (نيسان/أبريل-أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)		
«نتيجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية رقم ١: تعزيز قدرة الحكومة والمجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث (الناجمة عن صنع الإنسان أو الطبيعة). نتيجة البرنامج القُطري المرجوة رقم ٣: تَحسُّن فرص المعيشة في المجتمعات المتضررة من تنظيم داعش. المؤشر: عدد العائدين إلى المناطق المحرَّرة المستهدفة في محافظات صلاح الدين ونينوى وديالى والأنبار. خط الأساس (البيانات حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥): صلاح الدين: ٢٧٠٠٠ عائد، نينوى: ٢٤٩٢٤ عائد، ديالى: ٤٠٥٢٤ عائد، الأنبار: ٥٥٨٦ عائد. الهدف: عودة ٧٠٠ ألف نازح إلى ديارهم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (نهاية الربع الرابع). »		
المؤشرات وخط الأساس والأهداف	الأنشطة	التقدم المحرز في الربعين الثاني والثالث
المُخرج ١: تقييم متطلبات الاستقرار والتعافي الفورية بالتعاون مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني		
«المؤشر: وضع منهجية تقييمٍ لمساعدة حكومات المحافظات في المناطق المحرَّرة في تحديد الاحتياجات بصورةٍ منهجية. خط الأساس: لا تَستخدم حكومات المحافظات أي منهجيةٍ لتقييم الاحتياجات. الهدف: يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجيةً لتقييم الاحتياجات كي تَستخدمها حكومات المحافظات في المناطق المحرَّرة. المؤشر: نسبة المناطق المحرَّرة التي جرت فيها عمليات تقييم. خط الأساس: لم تجرِ أي عملية تقييمٍ في المناطق المحرَّرة. الهدف: إجراء عمليات تقييمٍ في ٨٠٪ من المناطق المُحرَّرة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول).»	يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة العراق منهجيةٍ للتقييم تستدعي التشاور مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيره من الجهات المعنية. إجراء عمليات تقييم متطلبات الاستقرار والتعافي الفورية وإعداد التقارير النهائية. إجراء عمليات تقييمٍ محلية وبعثات تَحقُّق وزيارات للموقع. عقد ورشات عمل لترتيب الأولويات. ترجمة عمليات التقييم والنتائج. وضع اللمسات الأخيرة على التقارير ونشرها. تقديم المشورة للسلطات المحلية وسلطات المحافظات بشأن عملية التقييم وتحديد الأولويات. تعيين مستشار تنسيق رفيع لتنسيق عمليات التقييم.	وُضعت المنهجية ونُفِّذت في ثلاث مناطق. أُعدت ثلاثة تقارير لعمليات تقييم الاستقرار المحلية في الربعين الثاني والثالث. وفي كل عملية تقييم، عُقدت ورشات عمل لتحديد الأولويات، وأُرسلت بعثات تحقق ميدانية، وجرت مشاوراتٌ إضافية مع المجتمع المدني. وقد نُسِّق العمل من خلال أحد كبار مستشاري التنسيق الذي قدم المشورة أثناء العملية بأسرها. كما وُضعت ثلاثة تقارير، ومنها عن التكاليف، باللغتين العربية والإنكليزية.
	التقدم الإجمالي المحرز في المخرج: تقييم *60%* من المناطق المحررة في محافظتي صلاح الدين ونينوى.	

المُخرج ٢: دعم حكومة العراق لتلبية احتياجات الاستقرار والتعافي الفورية في المناطق التي حُرِّرت مؤخرًا وتسمح بعودةٍ مستدامة للنازحين		
٢-١ إعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة في المناطق المُحرَّرة حديثًا (النافذة ١)		
«المؤشر: عدد مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية المنفَّذة في المناطق المُحرَّرة. خط الأساس: تقلَّصت بشكلٍ كبير فرص الحصول على الخدمات الأساسية (المياه، والصحة، والكهرباء، والتعليم، والخدمات البلدية) في المناطق المحرَّرة في أربع محافظاتٍ مستهدفة. الهدف: إعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الأساسية (المياه، والصحة، والكهرباء، والتعليم، والخدمات البلدية) في مناطق مختارة من المحافظات المُحرَّرة مع إنجاز الهدف المتمثل في إنهاء خمسين مشروعاً في كل محافظةٍ مستهدفة بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (نهاية الربع الرابع) . المؤشر: تأسيس مركز خدمة عمليات الاستقرار لإدارة مشتريات مشروع إعادة تأهيل البنية التحتية وتنفيذه. خط الأساس: لا يوجد مثل هذا المركز . الهدف: المركز يعمل بفاعليةٍ كاملة وملاكه من الموظفين مكتمل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (نهاية الربع الرابع).»	٢-١-١ يجري حاليًا تنفيذ المشاريع ذات الأولوية. إعادة تأهيل البنية التحتية لشبكة ضخ ومعالجة المياه في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى. إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى، إضافةً إلى مديرية الشؤون الصيدلانية في تكريت. إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى. إعادة تأهيل المدارس الابتدائية والثانوية في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى. إعادة تأهيل أقسام الشرطة في محافظتي صلاح الدين والأنبار. توريد تجهيزات خدمات البلدية وسيارات إسعاف. ٢-١-٢ إنشاء مركز خدمة العمليات لدعم إعادة تأهيل البنية التحتية بسرعة. تعيين موظفي المركز، لاسيما المالية والمشتريات والموارد البشرية. تعيين وكيل/مهندس لرصد العمل والأقسام الفنية للحكومة.	يجري حاليًا إعادة تأهيل ٣ محطات ضخ ومعالجة مياه في قضاء تكريت، وتوريد حفارةٍ ثقيلة إليها، فضلًا عن مشروعٍ لتزويد محطة مياه زمار بالتجهيزات. ولم تُستكمل بعد هذه المشاريع الخمسة حتى الآن. ٨ مشاريع: يجري حاليًا ترميم ٦ مراكز للرعاية الصحية الأولية في قضاء تكريت، ومركزين للرعاية الصحية في نينوى، بما في ذلك المعدات الطبية. كانت هذه المشاريع بحلول نهاية أيلول/سبتمبر قيد التنفيذ، ولكنها لم تُستكمل بعد. ٣ مشاريع قيد التنفيذ: يتم حاليًا توريد تجهيزات لإصلاح شبكة كهرباء تكريت، تتضمن ٥٠ محولة و٧٥٠ عمود كهرباء و١٠٠كم من الكابلات، فضلًا عن شراء شاحنة رافعة ومحطة كهرباء نقالة. هذه المشاريع الثلاثة قيد التنفيذ، ولم تُستكمل بعد. ٤ مشاريع قيد التنفيذ: ترميم مدرستين ابتدائيتين وثانوية بنات في تكريت، ومدرسة بنات أخرى في آمرلي. تجري حالياً إعادة تأهيل قسم شرطة في تكريت. يجري حالياً توريد ثلاث سيارات إسعاف، والتسليم في تشرين الثاني/نوفمبر. عُيِّن ٩٠٪ من الموظفين، ومنهم المدير العام للعمليات. وقد حُدِّد المكلفون بإعداد تقرير المالية في آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر. عُيِّن مهندسان لرصد مشاريع إعادة التأهيل في محافظتي صلاح الدين ونينوى.
	التقدم الإجمالي المحرز في المخرج: يجري حاليا تنفيذ *19* مشروعا في محافظة صلاح الدين وثلاثة مشاريع في محافظة نينوى. وبات مركز عمليات الاستقرار يعمل بفاعلية كاملة.	

٢-٢ دعم سبل العيش بدفع عجلة الاقتصاد المحلي وتوليد الدخل (النافذة ٢)		
«المؤشر: عدد فرص العمل التي تم توفيرها للأفراد، ومنهم النساء والشباب، في المناطق المُحرَّرة من المحافظات المستهدفة. خط الأساس: لا يجري حالياً تنفيذ أي مشاريع أو مبادرات لخلق فرص عمل. الهدف: خلق ٥ آلاف فرصة عملٍ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (نهاية الربع الرابع) في كل محافظةٍ مستهدفة: ٧٥٠ (١٥٪) فرصة عملٍ للنساء و٣٧٥٠ (٧٥٪) فرصة عملٍ للشباب دون سن الثلاثين. المؤشر: عدد مِنح الأعمال التجارية الصغيرة، ومنها تلك التي تملكها نساء، التي قُدِّمت في المناطق المُحرَّرة من المحافظات المستهدفة. خط الأساس: عدم تقديم أي مِنح للأعمال التجارية الصغيرة. الهدف: حصول ٥٠٠ عملٍ تجاري صغير على مِنح في أربع محافظاتٍ مستهدفة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (نهاية الربع الرابع) وحصول ٥٠ عمل تجاري تملكه المرأة على منح. المؤشر: تقديم خبراء فنيين للتدريب ورصدهم لمنظماتٍ غير حكومية في ما يتعلق ببرنامج النقد مقابل العمل وإدارة المنح النقدية. خط الأساس: لا يوجد أي خبيرٍ فني لتدريب أو رصد المنظمات غير الحكومية. الهدف: إرسال خبيرٍ فني واحد إلى كل محافظةٍ مستهدفة لتدريب ورصد تنفيذ المنظمات غير الحكومية لبرنامج النقد مقابل العمل والمنح النقدية.»	٢-٢-١ انطلقت مشاريع خلق فرص عملٍ سريعة في المناطق المُحرَّرة. اختيار المنظمات غير الحكومية والتأكد من معايير الدفع/ الأمان وتحديد الوثائق الناتجة. انطلاق أنشطة برنامج النقد مقابل العمل في محافظات صلاح الدين ونينوى وديالى والأنبار. الاستعانة بمنظماتٍ غير حكومية في برنامج النقد مقابل العمل يمكنها إشراك مشاركات وتحديد مواقع عمل تلائم المرأة. الاستعانة بمنظماتٍ شبابية غير حكومية وتدريبها على برنامج النقد مقابل العمل. ٢-٢-٢ انطلاق منح الأعمال التجارية الصغيرة في المناطق المُحرَّرة. اختيار المنظمات غير الحكومية والتأكد من معايير الدفع/ الأمان وتحديد الوثائق الناتجة. تقديم منح نقدية إلى الأعمال التجارية الصغيرة في محافظات صلاح الدين ونينوى وديالى والأنبار. تقديم التدريب تليه منح نقدية إلى أعمال تجارية صغيرة تملكها المرأة في محافظات صلاح الدين ونينوى وديالى والأنبار. ٢-٢-٣ تشكيل فريق فنّي من خبراء سبل العيش لتدريب منظماتٍ غير حكومية على الأساليب المتبعة في برنامج النقد مقابل العمل والمنح النقدية، مع تقديم النصح والإرشاد. تعيين خبيرٍ في برنامج النقد مقابل العمل وسبل العيش. تعيين موظفين لرصد أنشطة سبل العيش.	التعاقد مع منظمتين غير حكوميتين (مؤسسة النور ومؤسسة الإغاثة الإنسانية) في إطار برنامج النقد مقابل العمل. وقد فَّرت مؤسسة الإغاثة الإنسانية أربعين فرصة عملٍ من خلال برنامج النقد مقابل العمل منذ توقيع العقد في ١ أيلول/سبتمبر. كما أمَّنت مؤسسة النور ٤٠٠ فرصة عملٍ منذ بداية عملها في ٢٤ آب/أغسطس. ومن بين تلك الفرص الـ ٤٤٠، ذهبت ٣٢ فرصة عمل (٧٪) إلى المرأة و٣٣٠ فرصة عمل (٧٥٪) إلى الشباب. التعاقد مع منظمتين غير حكوميتين (مؤسسة النور ومؤسسة الإغاثة الإنسانية) من أجل منح الأعمال التجارية الصغيرة. وقد باشرت مؤسسة الإغاثة الإنسانية عملية توزيع المنح النقدية إلى ١٠٠ عملٍ تجاري صغير في تكريت، ويتضمن اقتراح مؤسسة النور برنامجًا لأعمال الخياطة والأعمال التجارية التي تملكها المرأة، وهو سينطلق في الربع الرابع. قدم خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب والمشورة لمنظماتٍ غير حكومية على طرق الدفع، ومعايير الانتقاء، واختيار المواقع، وإعداد التقارير، والرصد. إرسال منسق للمجالات إلى محافظة صلاح الدين اعتباراً من شهر تموز/يوليو مع القيام بزياراتٍ دورية إلى تكريت.

٣-٢ تقديم الدعم الفنّي إلى السلطات الحكومية لبناء القدرات المحلية على تسهيل تحقيق الاستقرار (النافذة ٣)		
«المؤشر: تمتع سلطا ت المحافظات المستهدفة بالقدرة على تخطيط أنشطة الاستقرار ووضع خطط الاستقرار وتنفيذها. خط الأساس: محدودية القدرة على وضع خططٍ شاملة للاستقرار وتنفيذها. الهدف: وضع السلطات في كل محافظةٍ مستهدفة لخططٍ شاملة للاستقرار وتنفيذها بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول). »	٢-٣-١ تعيين خبراء فنّيين في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار وفي مجالس البلديات للمساعدة في تخطيط أنشطة الاستقرار وتنسيقها وتنفيذها ورصدها. تعيين وإرسال خبراء فنّيين إلى إدارتي التخطيط في محافظتي نينوى وصلاح الدين مدة ستة أشهر. إرسال منسق مجالات وخبراء فنيين إلى محافظتي صلاح الدين ونينوى لدعم تنسيق المساعدة، ورصد الأنشطة، وضمان التكامل مع الأنشطة التي تمولها الحكومة. إجراء تدريبٍ خاص (ورشات عمل، اجتماعات، الخ) على إعداد الخطط والموازنات وعلى الرصد في إطار منهجية برنامج التنمية المحلية في محافظتي نينوى وصلاح الدين. تعيين خبراء فنّيين متخصّصين لتلبية احتياجاتٍ معينة حدّدتها محافظة صلاح الدين و/أو نينوى أو خبراء مختصين في مجالٍ معين لصالح حكومة العراق، إذا لزم الأمر لأغراض تحقيق الاستقرار. تقديم خدماتٍ استشارية بشأن تحقيق الاستقرار لمحافظات نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار دعمًا لخططها وأنشطتها في مجال تحقيق الاستقرار .	استخدام منسقٍ للمجالات وموظف اتصال اعتباراً من شهر تموز/يوليو لدعم تنسيق أنشطة برنامج تمويل الاستقرار على أرض الواقع، وخصوصاً مكتب المحافظ. ويجري حالياً تعيين خبيرٍ لزمار في محافظة نينوى. ولكن لم يُعيَّن خبراءٌ لقسمي التخطيط في المحافظتين، ولم يبدأ التدريب على إعداد الخطط/الموازنة. وقد رُفعت طلباتٌ خاصة لتعيين خبراء في تحقيق الاستقرار في الأنبار، ولكن لم يُعيَّن أي خبيرٍ بعد. كما شُكِّل وبسرعة فريق مستشاري تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث ساعد الفريق في وضع خطة تحقيق الاستقرار في الأنبار. ولكن الوضع الأمني في المناطق المُحرَّرة مثَّل تحديًا خلال فترة الإبلاغ.
	التقدم الإجمالي المحرز في المخرج: وضعت اللمسات الأخيرة على خطة تحقيق الاستقرار في الأنبار، ويجري حاليا دعم تنفيذها. وتقوم المحافظات حاليا بوضع خطط وموازنات عام *2016* لتلبية احتياجات الاستقرار.	

٤-٢ إعداد وتنفيذ مشاريع مصالحة وحوار مجتمعي (النافذة ٤)		
«المؤشر: وضع منهجيةٍ لتحليل الصراع. خط الأساس: لم تُستخدم أي منهجيةٍ لتحليل الصراع. الهدف: وضع منهجيةٍ لتحليل الصراع بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (نهاية الربع الثالث). المؤشر: إجراء تحاليل للصراع في المناطق المُحرَّرة. خط الأساس: لم يجرِ أي تحليلٍ للصراع في المناطق المحرَّرة. الهدف: إجراء تحليلٍ للصراع في ٨٠٪ من الأقضية المُحرَّرة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول، انظر التقرير السردي للمناطق المُحرَّرة الممسوحة). المؤشر: تدريب وسطاء محليين (منظمات غير حكومية، ووسائل إعلام، ووجهاء مجتمع، ونساء، وسلطات الحكومات المحلية) على حل النزاع، والحوار المجتمعي، وأفضل الممارسات في عمليات التصالح المجتمعية. خط الأساس: لم يُدرَّب أي وسيط. الهدف: تدريب ما لا يقل عن ٥٠ وسيطًا للحوار (منهم ٢٠ وسيطة) (منظمات غير حكومية، ووسائل إعلام، ووجهاء مجتمع، وسلطات الحكومات المحلية) في كلٍّ من المحافظات المستهدفة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول). المؤشر: إجراء محادثات منظَّمة داخل وبين المجتمعات المحلية المعرَّضة لخطر العنف. خط الأساس: لم تجرِ أي محادثات منظَّمة. الهدف: إجراء ٢٠ حوارًا داخل وبين المجتمعات المحلية في كل من المحافظات الأربعة المستهدفة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول).	٤-٢-١ تطوير منهجيةٍ لإجراء تحليلٍ مفصل للنزاع يغطي المناطق التي يُحتمل اشتراكها في برامج المصالحة المجتمعية من خلال برنامج تمويل الاستقرار. ويُثري تحليل النزاع عملية تصميم مشروع المصالحة المجتمعية. تعيين خبيرٍ في المصالحة المجتمعية. إجراء تحليلٍ للنزاعات المحلية في مناطق محرَّرة معينة في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار. القيام بزياراتٍ ميدانية وإجراء مقابلاتٍ مع مدنيين، ومنهم النازحون والسلطات المحلية والمجتمع المدني وجهات معنية أخرى، لتعميق التحليل وتحديد بعض القضايا الأخرى. ٤-٢-٢ إشراك حكومات المحافظات والسلطات المحلية ووسائل الإعلام ووجهاء المجتمع وتدريبهم على عمليات الوساطة/المصالحة المجتمعية، وتطوير وسائل الإعلام لطرق تغطيتها بحيث تراعي ظروف النزاع. تدريب وسطاء الحوار من منظماتٍ غير حكومية ووسائل إعلام محلية وسلطات محلية في المناطق المُحرَّرة على حل النزاع، والحوار المجتمعي، وأفضل الممارسات في عمليات التصالح المجتمعية. إجراء محادثاتٍ داخل المجتمعات وفيما بينها، واستحداث آلياتٍ غير رسمية لحل النزاعات تستهدف وجهاء المجتمع والنساء والشباب وأعضاء من المجتمع المحلي والقضاء وممثلي الأمن المحلي للاتفاق على باقةٍ من التدابير الرامية إلى معالجة الشكاوى المحلية. تحديد الشركاء وتنفيذ مشاريع صغيرة بهدف إشراك شتى المجتمعات المحلية في مشاريع مشتركة، كالعمل الاجتماعي في المجتمع، والبرامج التعليمية، ومشاريع إعادة التأهيل بين المجتمعات، بغية إعادة بناء النسيج الاجتماعي بتؤدة.	أُجري تحليلٌ للنزاعات المحلية في نواحي نينوى، وآمرلي، وتكريت، وخانقين. كما أُجريت مقابلاتٌ مع السكان المحليين والسلطات في المناطق المذكورة أعلاه، فضلاً عن مقابلاتٍ مع نازحين من تلك المناطق في أربيل وكركوك وبغداد. واستنادًا إلى تحليل النزاعات، تم التعاقد مع ٤ منظماتٍ غير حكومية للعمل على المصالحة المجتمعية، وأيضًا مع مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك لتدريب الشركاء من المنظمات غير الحكومية على إجراء تحليلٍ معمّق للنزاع باستخدام منهجية «استيعاب بيئة الاضطرابات». وقد اختيرت منظمة أون بونتي بير/معهد رومانيا للبحث والتدريب في عمليات السلام لتدريب وسطاء الحوار في نينوى ورصد عمليات الوساطة/الحوار. كما تمّ التعاقد مع «منظمة سند لبناء السلام» من أجل التوسط في المناطق التي لم يعُد إليها النازحون في محافظة صلاح الدين، والتركيز على المحادثات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. ويركّز المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع على الحوار والوساطة مع النازحين المترددين بالعودة، ويحدِّد المشاريع المشتركة المناسبة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي. ولم يتم حتى الآن التعاقد مع منظمةٍ غير حكومية للتدريب الإعلامي (قد تكون معهد صحافة الحرب والسلام). وتُنفَّذ هذه المشاريع في الربع الرابع من عام ٢٠١٥ والربع الأول من عام ٢٠١٦. وقد شرع خبير رصد التوترات الاجتماعية في أيلول/سبتمبر في تحديد خط الأساس وقياس التوترات في المناطق المستهدفة، مزودًا ببياناتٍ كمية ونوعية.

المؤشر: وضع أداة لرصد التغييرات في التوترات المجتمعية. خط الأساس: لا تُستخدم حالياً أي أداةٍ لرصد التغييرات في التوترات المجتمعية. الهدف: وضع واستخدام أداة لقياس التغييرات في التوترات المجتمعية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (نهاية الربع الرابع).	تدريب وسائل الإعلام المحلية على إيجاد منبرٍ للمصالحة المجتمعية، لاسيما في تطوير تغطيةٍ إعلامية تراعي ظروف النزاع وتوفير حيزٍ تلعب فيه وسائل الإعلام دورًا بارزًا في وضع المؤسسات المحلية أمام مسؤولياتها في تبني ممارساتٍ غير تمييزية. إشراك مجلس المحافظة والسلطات المحلية ووجهاء المجتمع المحلي في إيجاد تغطيةٍ إعلامية تراعي ظروف النزاع. ٢-٤-٣ الرصد والتوثيق المنهجي للتوترات المجتمعية وحالات الثأر . تطوير أدوات ومعايير لرصد تغيرات التوترات المجتمعية وقياسها. تعيين موظف رصد مهمته قياس التوترات المجتمعية، وإشراك المنظمات غير الحكومية ووجهاء المجتمع والمسؤولين الحكوميين. عقد ورشة عملٍ مع منظماتٍ غير حكومية/مجتمعية حول الدروس المستفادة.	
	التقدم الإجمالي المحرز في المُخرج: أُجري تحليلٌ للنزاعات المحلية في زهاء ٦٠٪ من المناطق المُحرَّرة. ولم يُدرَّب حتى الآن وسطاء الحوار، ولم تُنفَّذ مشاريع داخل المجتمعات وفيما بينها، ولم يوضع مؤشر التوترات المجتمعية.	
«المؤشر: وجود فريقٍ لإدارة المشروع. خط الأساس: لا يوجد فريقٌ لإدارة المشروع. الهدف: تشكيل فريقٍ لإدارة المشروع بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (نهاية الربع الرابع).»	٢-٥ تعيين فريق إدارة المشروع تشكيل فريق المشروع بما فيه مدير المشروع. التأكد من اتخاذ الترتيبات الأمنية المناسبة، ومنها أمن المعدات. استخدام خبير اتصالات استراتيجية. وضع نظام للرصد والتقييم واستخدامه.	

ملحق 3: إطار متابعة المخاطر

أولاً: المخاطر السياسية

المخاطر	الإجراءات المتخذة
عدم توافق المشاريع المقترحة مع أولويات العائدين/ السكان المحليين	مصادقة اللجنة التوجيهية لبرنامج تمويل الاستقرار على قرارات تمويل المشاريع ورشات العمل وتقديم المشورة إلى المديريات الفنية بشأن جمع البيانات وتقنيات إعداد التقارير. مشاورات مع النازحين والعائدين بشأن تحديد الأولويات كمدخلات إضافية على القرارات النهائية.
بيئة سياسية متقلبة. قد تستدعي التغييرات في المناصب الحكومية تغييرات في الآراء بشأن الأولويات، أو ثغرات في القيادة.	ضمان الاحتفاظ بعلاقات متينة مع المستويات السياسية العليا، وتوثيق القرارات العليا بشأن برنامج تمويل الاستقرار من قبل اللجنة التوجيهية.
زيادة التوترات الطائفية والقبلية، واندلاع نزاعات عنيفة في مناطق عمل برنامج تمويل الاستقرار.	الاشتراك مع الحكومة على جميع المستويات لضمان القيام بأنشطة برنامج تمويل الاستقرار بالشكل الذي يعزز التوزيع العادل للمشاريع بين المجموعات القبلية أو الطائفية. إجراء تحليل نزاعات بهدف تطوير فهم مشترك للأوضاع. رفع درجة اهتمام المجتمع الدولي إلى أعلى المستويات.
يَحول انعدام الثقة بين قوات الحشد الشعبي والسكان المحليين دون عودة النازحين، على الرغم من جهود تحقيق الاستقرار.	دعوة قوات الحشد الشعبي والشرطة المحلية للعب دور أكبر حيثما أمكن. تشجيع مكتب رئيس الوزراء والمحافظين وقوات الحشد الشعبي والسلطات المحلية على ضمان تسليم الأمن للشرطة المحلية في الوقت المناسب، وضمان احترام مبادئ حماية العائدين. إثارة بعض المخاوف الأمنية المحددة في أعلى المستويات
الافتقار إلى تخطيط استقرار ملموس وفعّال قبل مباشرة العمل	تقديم دعم فني للمحافظات لتحضير جهود تحقيق الاستقرار. فريق مهام يعقد اجتماعات منتظمة مع مكتب رئيس الوزراء واللجنة التوجيهية كمنصة لطرح المخاوف. بناء الثقة مع المحافظين ومستشاريهم/نوابهم لتقديم الدعم في التخطيط والتنسيق.

المخاطر	الإجراءات المتخذة
استخدام عجز المجتمع الدولي عن وعي دوره في تحقيق الاستقرار كذريعة عندما تسوء الأمور.	أخصائي اتصالات استراتيجية في برنامج تمويل الاستقرار، ورسالة/دعوة مشتركة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إحاطة أسبوعية إلى مكتب رئيس الوزراء تتضمن العقبات الحاصلة.
ارتكاب انتهاكات في مجال حقوق الإنسان، وعدم حل قضايا الملكية، ومظالم أخرى تؤدي إلى إحساس بوجود إفلات من العقاب وتزايد الإحباط في أوساط السكان العائدين	صياغة وثيقة تتعلق بشؤون الحماية، ومشاركتها مع المجتمع الدولي. إثارة الأمر على أعلى مستويات صناع القرار، لرفع مستوى الوعي ومعالجة القضايا الحساسة.

ثانياً: المخاطر الأمنية

المخاطر	الإجراءات المتخذة
مخاطر سرقة أصول برنامج تمويل الاستقرار خلال مرحلة الاستقرار أو بعد ذلك.	رقابة ميدانية لصيقة، ووضع احتمال تأخير تسليم المعدات في حال وجود خطر سرقة وشيك. وضع مندوب ارتباط على الأرض. رفع إشعار فوري بأي حوادث أمنية إلى مكتب رئيس الوزراء والمحافظ. إشراك المجتمع الدولي في حالة اختلاس أي أصول. التمسك بفهم واضح للعلاقة الميدانية بين الأمم المتحدة والمحافظة والقوات الأمنية أثناء تنفيذ برنامج تمويل الاستقرار. دعوة المجتمع الدولي لتقديم المشورة ورصد التنسيق بين الجهات الأمنية والمحافظة، ورفع تقرير إلى التحالف.
احتمال استيلاء تنظيم داعش على تكريت، مما قد يؤدى إلى تشريد جديد ومزيد من تدمير البنية التحتية. وتزيد الهجمات المضادة التي يشنّها تنظيم داعش من حالة انعدام الأمن.	العمل عند الاقتضاء مع مراكز رصد لإعداد خطة إخلاء الأصول المهمة لبرنامج تمويل الاستقرار. ومراقبة الوضع الأمني.
الإصابات الجماعية بسبب العبوات الناسفة، وإزالتها البطيئة، التي تسبب خسائر بشرية وتُعيق مسار العودة وأعمال التعافي.	إجراء تحليل تكراري وتفصيلي لتجارب وأنماط العائدين، وتوثيق مخاطر العبوات الناسفة/الذخائر غير المنفجرة. وإزالة العبوات الناسفة/الذخائر غير المنفجرة من قبل قوى الأمن الداخلي والشرطة الفيدرالية. وتنسيق الدعم الدولي بواسطة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لإزالة العبوات الناسفة/الذخائر غير المنفجرة.
ضعف قدرة الشرطة المحلية على تولي المهام الأمنية. مما يُطيل بقاء الميليشيات طالما ظلّت الشرطة المحلية غير قادرة على تولي مهامها.	تدريب المجتمع الدولي للشرطة المحلية. وتحقيق فهم واضح لقدرات الشرطة والجهات الأمنية الفاعلة الأخرى وأعدادها في مناطق الاستقرار. وبناء علاقات مع الوجهاء المحليين ومسؤولي الحكومة العراقية، وحث المجتمع على تأمين حماية ودعم أصول برنامج تمويل الاستقرار.
زيادة العنف المجتمعي وعدم الثقة بين المجتمعات المحلية.	إجراء تحليل محلي تفصيلي لتحديد مصادر التوتر، ينسق توزيع دعم الأنشطة ضمن البيانات الديموغرافية المتاحة. وتوثيق المخاطر على أصول برنامج تمويل الاستقرار، وحث المجتمع الدولي وكبار المسؤولين الحكوميين على التصدي للعنف المجتمعي.

ثالثاً: المخاطر التشغيلية والمالية

المخاطر	الإجراءات المتخذة
فساد السلطات الحكومية أو الأمنية.	إيصال قواعد وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بكل وضوح إلى الشركاء، والحرص على حصول قرارات التمويل على دعم اللجنة التوجيهية.
سوء الأعمال التعاقدية والتكلفة الضخمة.	وضع آلية رصد ميدانية فعالة خلال مرحلة التنفيذ (إما بواسطة موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو من خلال التعاقد مع شركة خارجية). والتحقق من الجودة ومواعيد التسليم من قبل مهندسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
عدم كفاية الشركاء المحليين لتنفيذ عمليات المصالحة الحساسة.	اتباع مقاربة مرحلية للمصالحة، وتدريب شبكة مدربين على عمليات الحوار المجتمعي والوساطة، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني على إجراء تحليل نزاعات محلية تفصيلي وتكراري. والمشاركة المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوصول إلى الزعماء الدينيين/ القبليين في حال عدم وجود شريك محلي مناسب.
موازنة حكومية محدودة جدًا في المناطق المُحرّرة، ونقص في الموارد المالية اللازمة لضمان تكاليف تشغيل وصيانة البنية التحتية، أو للانتقال من تحقيق الاستقرار إلى التنمية.	لفت انتباه مكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية إلى مخاطر الفجوة المالية. الاتصال مع البنك الدولي بشأن الحصول على قرض استقرار/تعافي لإدارة توقعات السكان المحليين والحكومة، بحيث تعكس رسائل الاستقرار مخرجات واقعية. وتقديم المشورة عند الاقتضاء، للمحافظات والوزارات بشأن ربط خطط تحقيق الاستقرار مع تسليم الخدمات على المديين المتوسط والطويل.
نقص الموظفين العائدين المؤهلين لتقديم الخدمات في تكريت (الفنّيين والمعلمين والأطباء وغيرهم) بعد استلام الحكومة للمواقع.	الاتفاق مع الشركاء على تأمين موظفين مدربين، قبل البدء بأعمال البنية التحتية.
تأخر استلام تعهدات المانحين، وتعرّض برنامج تمويل الاستقرار إلى نقص التمويل في لحظات حرجة	على اللجنة التوجيهية مراجعة حالة التمويل، وضمان توفر التمويل الكافي.

United Nations Development Programme Iraq

Empowered lives.
Resilient nations.